مدى قدرة مُدقّقي الحسابات الخارجيّين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية

How far the external auditors can audit the accounts of Jordanian companies dealing in e-commerce

اعداد

د ظاهر القشي

جامعة الشرق الاوسط

المؤتمر العلمي الدولي الثاني "الاعمال الالكترونية والتحول في اقتصاديات الاعمال" كلية الاقتصاد والعلوم الادارية – جامعة الزرقاء، ١٥-١٧|٣|٢٠١١، ISSN 2072-8867

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة الى الاطلاع على المشروع الأمريكي الكندي المشترك الخاص بتدقيق تعاملات التجارة الإلكترونية ومن ثم معرفة مدى ادراك المدققيّن الخارجيّين في الأردن لبنود ذلك المشروع وتحديد اي معوّقات تحول دون ذلك.

وفي سبيل تحقيق اهداف الدراسة فقد تم الاطلاع وتحليل المشروع الأمريكي الكندي المشترك وتم تنظيم استبانة متخصصة حول بنود ذلك المشروع وزعت على عينة بلغت (١٦٠) مدققاً خارجياً من أصل المجتمع البالغ (٤٨٤) وذلك لفحص مدى ادراكهم للمشروع.

وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج كان من اهمها:-

اضاف هذا المشروع بعداً تكنولوجياً متطوراً لمهنتي المحاسبة والتدقيق؛ ووجود صعوبة بالالتزام ببنوده من قبل مكاتب التدقيق الاجنبية في العالم؛ وأن أغلب المدققيّن الخارجيّين في الأردن غير مهتمين بالتجارة الإلكترونية، وإن المهتمين منهم يستقون معلوماتهم من خلال بعض الدورات المتخصصة؛ وأن هناك ادراكاً ملحوظاً من قبل عينة الدراسة لبنود المشروع الأمريكي الكندي المشترك. إلا ان هناك معوّقات تتمثل بغياب التوثيق المستندي لعملية التجارة الإلكترونية، ومخاطر التدقيق المرافقة لهذا النوع الجديد، وعدم وجود دورات او ورشات عمل متخصصة بشكل تقني حول تدقيق التجارة الالكترونية؛ وحداثة استخدام هذا النوع من التجارة في الأردن، وقلة خبرة المدققيّن العملية بهذا النوع من التدقيق.

ABSTRACT

This study aimed to focus on the Joint American Canadian Project for Electronic Commerce Transactions Auditing and to determine the awareness of the Jordanian External Auditors of the articles of this project and if there are any obstacles against this awareness.

To achieve the study goals, the Joint American Canadian Project was analyzed and a specialized questionnaire was put together to examine the awareness of the External Auditors of the project. The questionnaire was distributed on a sample of 160 External Auditors representing the community consisting of 484 Auditors.

The study reached to several results, mainly:-

The project added a developed technological dimension to the Accounting and Auditing Careers and showed the difficulty of committing to its articles by Foreign Auditing Bureaus around the world. It also revealed that most External Auditors in Jordan are not interested in Electronic Commerce and that those who were interested receive their information thru some specialized courses.

Adding to this, the Project showed a remarkable awareness by the sample of its articles.

However, there are some obstacles , mainly, the lack of documenting of the transactions of e-commerce, the danger accompanying the auditing of this new kind of commerce, the non-availability of any specialized courses or workshops about auditing e-commerce, the modernity of this kind of commerce in Jordan and the lack of experience of auditors to this kind of auditing.

الجزء الاول
الإطار العام للدراسة

١-١ المقدمة

تحظى مهنة التدقيق بدرجة عالية من الأهمية؛ لأنها بشكل أو بآخر تُعَدُّ ضابطاً لا يستهان به على النظام المحاسبيّ بشكل عام، ولذلك نجد، في الآونة الأخيرة، أن هناك تركيزاً على هذه المهنة لجعلها أكثر استقلالية وأكثر مهنية مما هي عليه؛ وخير دليل على ذلك صدور قانون ساربينز أوكسلي (Sarbanes-Oxley) في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠١ على أثر الانهيارات الضخمة التي حصلت في الشركات، ومن ضمنها إحدى أكبر شركات التدقيق في العالم (آرثر آند آندرسون Arthar & Anderson).

كان التدقيق ولفترة سابقة يعمل في ظل بيئة التجارة التقليديّة، أيْ في بيئة محاسبية موثقة مستندياً، ولكن مع التقدم التكنولوجي أصبح إلزاماً على مهنة التدقيق أن تواكب هذا التقدم، حيث إنها تؤثر وتتأثر في البيئة المحيطة، وأن تعمل في ظل بيئة التجارة الإلكترونيّة، أي في بيئة محاسبية تفتقر في أغلب مراحلها إلى التوثيق المستنديّ الورقيّ التقليديّ.

أخذ العالم يتوجه نحو التجارة الإلكترونيّة بشكل متسارع بسبب ما يحققه هذا النوع من التجارة من إيرادات ضخمة من خلال انتشاره السريع، لم يكن من الممكن تحقيقها في ظل التجارة التقليديّة، وأصبح مُحتَّماً على مهنة التدقيق مواكبة هذا النوع الجديد من التجارة. لذا قام كل من معهد المحاسبين القانونيّين الأمريكيّ (AICPA) American Institute of Certified Public Accountants بالاشتراك مع معهد المحاسبين القانونيّين الكنديّ (CICA) The Canadian Institute of Chartered Accountants بإطلاق أول مشروع خاص بتدقيق أنظمة الشركات المتعاملة في التجارة الإلكترونيّة (خدمات توكيد موثوقية الموقع الإلكترونيّ Web Trust Assurance Services) في العام ٢٠٠١.

والأردن كغيره من الدول النامية يسعى، بشتى الطرق والوسائل، للخوض في التجارة الإلكترونيّة، سواءٌ على مستوى القطاع العام أم القطاع الخاص، واستناداً إلى هذه الحقيقة كان لابد للمدقق الأردنيّ أن يعمل على مواكبة هذا التوجه بشتّى الطرق والوسائل. لذا كان من المنطق أن تكون مهنة التدقيق في العالم بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص مستعدة لتدقيق تعاملات التجارة الإلكترونيّة وتحديث نفسها بشكل متسارع ومتناغم مع هذا التطور التكنولوجيّ، ومن هنا تبادر لذهن الباحث تساؤل مفاده: في حالة خوض القطاع الخاص في الأردن في تعاملات التجارة الإلكترونيّة بشكل كامل، هل يمتلك المدقق الخارجيّ الأردنيّ القدرة على تدقيق هذه التعاملات؟ أو بمعنى آخر ما مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية؟

وللإجابة عن هذا السؤال الرئيس قام الباحث وبالاستناد إلى المشروع الأمريكيّ الكنديّ المشترك الخاص بتدقيق تعاملات التجارة الإلكترونيّة (Web Trust Assurance Services)؛ محاولة معرفة مدى قدرة المُدققين الخارجيّين في الأردن فهم بنود هذا المشروع وتطبيقه، وذلك من خلال صياغة استبانة متخصصة بالموضوع وتوزيعها على عدد من المُدققين الخارجيّين في الأردن.

يعتقد الباحث بانه من خلال تحديده لمدى قدرة المُدققين الخارجيّين الأردنيين على تدقيق تعاملات التجارة الإلكترونيّة وإبراز نقاط الضعف، والعمل بتوصيات الدراسة، فإنه قد يساهم افي جعل هذه المهنة الهامة جاهزة بشكل أفضل لتدقيق تعاملات التجارة الإلكترونيّة، الأمر الذي قد يكون له انعكاس إيجابيّ على القطاع الخاص وبالتالي على الاقتصاد ككل.

١-٢ مشكلة الدراسة وأسئلتها

من أهم سمات العمليات التي تتم من خلال التجارة الإلكترونيّة، افتقارها لمعالجة مخاطر التوثيق المستنديّ الورقيّ التقليديّ، وهذه السمة تُعَدُّ مشكلة كبيرة لا يُستهان بها سواء في النظام المحاسبيّ ككل أو في نظام التدقيق. ولحل هذه المشكلة أصبح من الضروريّ على كل من النظام المحاسبيّ ونظام التدقيق إيجاد حلول متعمقة واعتماد مبادئ ومعايير تكنولوجية متخصصة تعمل جنباً إلى جنب مع المفاهيم العاملة في ظل التجارة التقليديّة. ومن أهم تلك المحاولات التي أصبحت مشروعاً قائماً المشروع المشترك بين معهد المحاسبين القانونيّين الأمريكيّ ومعهد المحاسبين القانونيّين الكنديّ (خدمات توكيد موثوقية الموقع الإلكترونيّ Web Trust Assurance Services) الذي سيتم التطرق له بشكل أوسع في متن الدراسة. فقد أعطى هذا المشروع وبشكل مختصر المبادئ والمعايير التكنولوجية التي يجب اتباعها من قبل الشركات المتعاملة في التجارة الإلكترونيّة، ومن ثم قيام جهة التدقيق بالتدقيق عليها وإضفاء الموثوقية بوضع توقيع إلكتروني من قِبَلها على موقع الشركة المتعاملة في التجارة الإلكترونيّة.

ومما سبق وبالاستناد إلى المشروع الأمريكيّ الكنديّ المشترك، فإن الباحث سعى بشكل أساسي لمعرفة مدى قدرة مُدققي الحسابات الخارجيّين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونيّة، ولتحقيق ذلك فقد أجاب الباحث في متن الدراسة على الأسئلة الرئيسة التالية:

١ -هل يمتلك مُدققو الحسابات الخارجيّون القدرة على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونيّة وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في المشروع الأمريكيّ الكنديّ المشترك (الحماية، وتوفر النظام، وتكامل المعالجة، والخصوصية على الشبكة، والسرية)؟

٢ -هل يمتلك مُدققو الحسابات الخارجيّون القدرة على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونيّة وفقاً للمعايير المنصوص عليها في المشروع الأمريكيّ الكنديّ المشترك (السياسات، وشبكات الربط، والإجراءات، والمراقبة)؟

٣ -هل هناك معوقات أمام مُدققي الحسابات الخارجيّين تحول دون قدرتهم على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونيّة وفقاً للمشروع الأمريكيّ الكنديّ المشترك؟

١-٣ فرضيّات الدراسة

تم صياغة فرضيّات الدراسة وفقاً لمشكلتها كما يلي:

الفرضية الأولى: لا يمتلك مُدققو الحسابات الخارجيّون القدرة على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونيّة وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في المشروع الأمريكيّ الكنديّ المشترك (الحماية، وتوفر النظام، وتكامل المعالجة، والخصوصية على الشبكة، والسرية).

الفرضية الثانية: لا يمتلك مُدققو الحسابات الخارجيّون القدرة على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونيّة وفقاً للمعايير المنصوص عليها في المشروع الأمريكيّ الكنديّ المشترك (السياسات، وشبكات الربط، والإجراءات، والمراقبة).

الفرضية الثالثة: لا يوجد معوقات أمام مُدققي الحسابات الخارجيّين تحول دون قدرتهم على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونيّة وفقاً للمشروع الأمريكيّ الكنديّ المشترك.

١-٤ أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى:

١. التعريف بأهمية مهنة تدقيق الحسابات بشكل عام.
٢. توضيح أهمية، وتطور التجارة الإلكترونيّة.
٣. توضيح المشروع الأمريكيّ الكنديّ المشترك الخاص بتدقيق تعاملات التجارة الإلكترونيّة (Web Trust Assurance Services)، وتحليله ومناقشته.
٤. التعرّف على مدى إدراك مُدققي الحسابات الخارجيّين في الأردن للمشروع الأمريكيّ الكنديّ المشترك، وفهمه وتطبيقه.
٥. التعرف على أي معوقات أو عقبات تواجه مُدققي الحسابات الخارجيّين للقدرة على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونيّة.
٦. وضع التوصيات المبنية على نتائج الدراسة.

١-٥ أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية التدقيق من جهة وأهمية التجارة الإلكترونيّة من جهة أخرى. فالتجارة الإلكترونيّة تمكن مستخدميها من تحقيق فوائد وعوائد لا يمكن حصرها، خصوصاً إن كان مستخدموها من الشركات العاملة في الاقتصاد الوطني. ولكن، وكما هو معروف، فإنَّ عمليات التجارة الإلكترونيّة ترافقها مخاطر لايُستهان بها مثل الاختراقات التي تتم عبر شبكة الانترنت ، وإن لم يُسَيطَر على هذه المخاطر يصبح التعامل بها لعنة قد تؤدي إلى خسائر كبيرة لا يمكن حصرها. وتلقي هذه الحقيقة الضوء على أهمية تدقيق تعاملات التجارة الإلكترونيّة، فإن كان هناك نظام محاسبيّ يتعامل في التجارة الإلكترونيّة، ويتم التدقيق عليه بشكل فاعل، فقد يؤدي إلى تمكين المنشأة المتعاملة بهذا النوع من التجارة من تحقيق عوائد كان من الاستحالة تحقيقها في ظل التجارة التقليديّة مع تفادي مخاطر هذا النوع من التجارة.

يعتقد الباحث بانه من خلال تحديده في هذه الدراسة لمدى قدرة مُدققي الحسابات الخارجيّين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونيّة والمعوقات التي تحول دون قدرتهم، ومن ثم العمل بالتوصيات الملائمة فإنه قد يساهم في تعزيز قدرة التدقيق على تعاملات التجارة الإلكترونيّة في الأردن، وتشجيع الشركات على المضيّ بالتعامل في هذا النوع من التجارة وتوليد إيرادات ضخمة تساهم في رفع سوية الاقتصاد الوطني ككل.

الجزء الثاني: الاطار النظري

٢-١ التدقيق

٢-١-١ التطور التاريخي للتدقيق

تُعَدُّ مهنة تدقيق الحسابات مهنة قديمة منذ عصر قدماء المصريين والرومان والإغريق؛ ويرجع أصل التدقيق إلى العصور الوسطى، أما المعنى الحديث له فيعود إلى عصر دخول الشركات الصناعية الكبرى الى حيز الوجود وتطور التدقيق مع تطور تلك الصناعة، ويعود التدقيق في شكله البسيط إلى التطور في النظام المحاسبي بشكل أساسي حيث إنه أصبح من الضروري أن يعهد إلى شخص يقوم بالتحقق من حسن استغلال الموارد المتاحة لدى شخص آخر.(المطارنة، ٢٠٠٦، ص١٣)

٢-١-٢ تعريف التدقيق

التدقيق بمعناه اللفظيّ Audit وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية Audire ومعناها "يستمع" لأن الحسابات كانت تتلى على المدقق، وأما التدقيق بمعناه المهني فيعني عملية فحص مستندات ودفاتر وسجلات المنشأة فحصاً فنياً انتقادياً محايداً للتحقق من صحة العمليات وإبداء الرأي في عدالة التقارير المالية للمنشأة معتمداً في ذلك على قوة ومتانة نظام الرقابة الداخلية (جمعة،٢٠٠٥، ص٦).

وتماشياً مع التعريف السابق يجد (مطارنة، ٢٠٠٦، ص ١٥) أن التدقيق يتضمن وظيفتين أساسيتين هما:

١ -الفحص للدفاتر والسجلات والمستندات.

٢ -إيصال المعلومات التي يحصل عليها المدقق من عملية التدقيق وهو ما يسمى بالمنتج النهائي للتدقيق متمثلاً في تقرير مدقق الحسابات حيث تكمن القيمة المضافة لعملية التدقيق في مساعدة مستخدم المعلومات على اتخاذ قرار تقييم جودة ونوعية المعلومات التي يتضمنها تقرير المدقق.

٢-١-٣ أهداف تدقيق الحسابات

يرى (سرايا، ٢٠٠٧، ص٣٩) أن من أهداف التدقيق ما يلي:

١ -أنها الأداة الرئيسية المستقلة والحيادية التي تهدف إلى فحص القوائم المالية في المنشأة.

٢ -إعطاء الرأي الموضوعي في التقارير والأنظمة والإجراءات المعنية بحماية ممتلكات المنشأة.

٣ -التحقق الموضوعي الحيادي المستقل من الكفاءة الاقتصادية والإدارية لعمليات المنشأة ومطابقتها مع الأهداف المرجوة.

٤ -تبليغ الجهات المعنية في الوقت الناسبة وبصيغة منطقية موضوعية هادفة نتائج التدقيق.

٢-١-٤ مزايا التدقيق:

من أهم مزايا التدقيق ما يلي (مطارنة، ٢٠٠٦، ص٢٢):

١ -يقوم التدقيق باكتشاف الأخطاء والتلاعب الذي من الممكن أن يحدث من قبل الموظفين في المنشأة.

٢ -يمكن للمنشأة أن تحصل على القروض والسلف بسهولة إذا كانت حساباتها مدققة.

٣ -يمكن تحديد ضريبة الدخل على المنشأة بسهولة وبوضوح عند قيامها بتدقيق حساباتها.

٤ -عند بيع المنشأة يمكن تحديد ثمن شرائها بسهولة في حالة وجود سجلات وحسابات قد تم تدقيقها.

٥ -تساعد الحسابات المدققة في حالة نشوء الخلاف بين المنشأة والعاملين حول الأجور والرواتب.
٦ -في حالة تعرض المنشأة لخسائر نتيجة الكوارث الطبيعية (الحريق، الفياضانات وغيرها) فإنه يسهل على شركة التأمين تحديد التعويضات عند وجود حسابات تم تدقيقها في المنشأة.
٧ -التدقيق هو أفضل وسيلة للحكم على مدى التزام المنشأة بالاحتفاظ بالدفاتر والسجلات وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية والقوانين والتشريعات المعمول بها في دولة المنشأة.
٨ -يمكن للمنشأة أن تستفيد من خبرات المدقق الذي يقوم باستمرار بتدقيق الحسابات ويستطيع تقديم النصح والمشورة فيما يخص الخلل أو مواطن الضعف في النظام المحاسبي أو الإداري للمنشأة.

ويرى الباحث أن أهم ميزة للتدقيق الخارجي تتمثل بكونه نظاماً يؤكد أن الشركة إما التزمت أو خالفت دستور المحاسبة (الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية)، وبالتالي كأنها حارس أمين يراقب الأمور عن كثب ويبلّغ عن أية مخالفات، أي أنه لا يستطيع أن يمنعها ولكنه بمجرد علم الآخرين بأنه -قد يردعهم عن ارتكاب أية مخالفات، وبالتالي فإن ثقة الآخرين بهذا الحارس وجعلهم يعتمدون على المعلومات التي راقبها بشكل مهني متخصص مما يجعل القرارات المبنية على تلك المعلومات قرارات ناجعة.

٢-١-٥ محددات التدقيق:

أما محددات التدقيق من وجهة نظر(مطارنة، ٢٠٠٦، ص٢٣) فهي ما يلي:

١ -يبدأ عمل المدقق عندما ينتهي عمل المحاسب لذلك لا يمتلك المدقق المعلومات الكافية عما تحتويه هذه السجلات، وما هي الطريقة التي تم إعداد السجلات بها مما يعني أنه من المحتمل وجود تلاعب وتزوير متقن لا يستطيع مدقق الحسابات اكتشافه حتى في حالة بذل العناية المهنية المطلوبة.

بينما يعتقد الباحث أن هذا ليس عيباً في عملية التدقيق وخصوصاً أن المدقق يمتلك مهارة أكبر من المحاسب نظراً لما يمر به المدقق من ساعات تدريبية متخصصة تمكنه من التمتع بكفاءة عالية، وإن لم يكن كذلك فهذه مخالفة للمهنية المطلوب التحلي بها، أي أنه ليس عيب من عيوب التدقيق ولكنه عيب فردي في شخصية المدقق.

٢ -ما تحويه الدفاتر والسجلات من معلومات ربما لا تكون كافية لمعرفة الحقيقة من قبل المدقق لذلك يلجأ المدقق أحياناً إلى البحث عن معلومات إضافية من الأشخاص والذين ربما يكونون أطرافاً في عملية التزوير والتلاعب مما يعني أن القوائم التي تم تدقيقها ربما لا تعكس الصورة الحقيقية لوضع المنشأة المالية. يرى الباحث أن هذا ليس عيباً بل العكس هو الصحيح، فمن واجب المدقق إن وجد نقص في المعلومات أن يشير إلى ذلك في تقريره وأن لايكون تقريره نظيفاً.

٣ -مشكلة الأدلة والقرائن التي يسعى مدقق الحسابات للحصول عليها، خاصة من المصادر الخارجية لإبداء رأيه في عدالة القوائم المالية، فهذه الأدلة والقرائن ربما تكون غير صحيحة كأن يحصل على مصادقات من العملاء تدعم رقم رصيد العملاء في الدفاتر؛ فمن الممكن أن يزود العملاء المدقق بمعلومات خاطئة عن أرصدتهم. يعتقد الباحث بأن هذه النقطة بالتحديد تنافي المنطق فكيف يمكن لعميل أن يصادق على رصيده في حالة أن الرصيد لا يتماشى بما في حساباته، وإن فعل ذلك فكأنه يدين نفسه ويتخلى عن حقه.

٤ -اتباع طريقة وخطة معينة في عملية التدقيق لمنشأة معينة يحتاج من خلالها إلى أدلة وقرائن تؤيد ما يوجد في الدفاتر والسجلات تتلاءم مع هذه الطريقة والخطة ولكن قد لا تتلاءم وطبيعة المنشأة محل التدقيق مما يؤدي إلى عدم الوصول للنتائج بالصورة المطلوبة. يود ان يشير الباحث بأن هذا الكلام غير دقيق فمن أهم شروط التدقيق أن يكون المدقق ملماً بطبيعة عمل المنشأة وإن لم يكن كذلك فالعيب يكون شخصي وليس عيب بالمهنة.

٥ -أن عملية التدقيق تقوم على أسلوب العينة وليس على التدقيق الشامل، حيث يعتمد المدقق في عمله على اختيار عينة عشوائية من القوائم ولا يقوم بتدقيق جميع القوائم بشكل كامل.

٦ -في نهاية عملية التدقيق لا بد من قيام المدقق بإبداء رأيه حول عدالة القوائم المالية وهو يستند في هذا الرأي على الأدلة والقرائن التي يجمعها، والتي من المفترض أن تلائم المعلومات المخمنة، والتي تكون غير مؤيدة بأدلة مرتبطة بالعنصر محل الفحص، مما يعني أن القوائم المالية المدققة لن تعكس الصورة الصحيحة للمركز المالي للمنشأة. ومرة اخرى يعتقد الباحث أن هذا الكلام أيضاً غير دقيق، فإن كان المدقق مهني بمهنته ويراعي معايير المهنة ومستقل بإبداء الرأي فإن القوائم المالية المدقق عليها من قبله سوف تعكس الصورة الصحيحة للمركز المالي.

٢-١-٦ المحاسبة والتدقيق

يرى البعض أن التدقيق فرع من المحاسبة، وباعتقاد (التميمي، ٢٠٠٦، ص ٢٢) إنهما موضوعان مختلفان؛ إلا أن هنالك علاقة قوية بينهما: إذ إن المحاسبة تمثل إجراءات جمع وتصنيف وقيد المعلومات المالية لأغراض تحضير البيانات المحاسبية من قبل المؤسسة نفسها لأغراض اتخاذ القرارات، من قبل إدارة هذه المؤسسة أو من الأطراف الأخرى، وعلى سبيل المثال المستثمرين. ولهذا يمكننا القول إن المحاسبة عمل إنشائي من قبل موظفي الشركة نفسها.

أما التدقيق فيتعلق بالإجراءات المختلفة التي يقوم بها المحاسب القانوني (المدقق) المستقل والمحايد، لأجل التوصل إلى الرأي فيما إذا كانت المعلومات المسجلة في الدفاتر تعكس، وبعدالة الأحداث الاقتصادية التي تمت خلال السنة (أو الفترة)، وأن هذه البيانات المحاسبية تم تحضيرها وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (المبادئ المحاسبية الدولية). ولهذا على المدقق أن يكون على معرفة تامة بهذه المبادئ، إذ لا يمكن أن تكون مدققاً جيداً بدون أن تكون محاسباً جيداً. فالتدقيق عمل انتقادي منظم يبدأ عندما ينتهي المحاسب من عمله ويقوم به شخص مستقل ومحايد.

يعتقد الباحث وبرائيه المتواضع أن كلاً من المحاسبة والتدقيق منظومة واحدة وقد يصح أن يدرج كلاهما تحت مصطلح معايير المحاسبة بشكل عام والتي تحوي ضمن طياتها معايير المحاسبة المالية ومعاييرالتدقيق، ودليله في ذلك أن عمل المدقق يبدأ بانتهاء عمل المحاسب، أي كلاًّمنهما مكمّل للآخر وجميع المدققين الحاصلين على شهادات مهنية قد اجتازوا المنظومتين

٢-١-٧ الأدلة (القرائن)

تمثل أدلة الإثبات الأساس المعقول لإبداء رأي المدقق في القوائم المالية، كما تمثل الأساس لعملية التدقيق فيما يتعلق بقواعد البحث الميداني، حيث يستخدمها المدقق كأساس لاتخاذ قرارات معينة باعتبارها توفر له الأساس المنطقي والرشيد لأحكام وتقديرات المدقق حول عدالة وصدق عرض القوائم المالية. (سرايا، ٢٠٠٧، ص ٢٧١)

ويرى (التميمي، ٢٠٠٦، ص ١٠٣) إن إدارة المؤسسة تحت التدقيق مسؤولة عن تحضير البيانات المحاسبية وتقديمها للمدقق. هذه البيانات المحاسبية يجب أن تحضّر وحسب المبادئ المتعارف عليها، وعلى الإدارة أن تأخذ بعين الاعتبار بالنسبة لإقراراتها الظاهرة في البيانات المالية ما يلي:

١ -الوجود أو الحدوث، أي أن الموجودات الملموسة والظاهرة في الميزانية العامة موجودة وملك المؤسسة وأن الموجودات غير الملموسة مثل شهرة المحل موجودة وما زالت لها قيمة وأن الالتزامات مسجلة في الدفاتر، وأن العملية التي حدثت أثناء السنة تمثل ما ظهر في قائمة الدخل.

٢ -الاكتمال، أي أن جميع الأنشطة والالتزامات التي تخص السنة تحت التدقيق مسجلة كاملة ، ولم تتم أية حذوفات.

٣ -الملكية والالتزامات، أي أن جميع الموجودات هي ملك المؤسسة وأن جميع الالتزامات هي التزامات على المؤسسة كما هي بتاريخ الميزانية.

٤ -التقييم والتصنيف لأجل التأكد فيما إذا كانت الموجودات والالتزامات والإيرادات والمصاريف الظاهرة في الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر ظاهرة بقيمها وحسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتم تصنيفها حسب ما يجب.

٥ -الإفصاح، والمتعلق بكل فقرة من فقرات البيانات المالية من حيث إنها مصنفة وظاهرة، وتم الإفصاح عنها، وعلى سبيل المثال الموجودات المتداولة وطويلة الأجل والالتزامات، وأن الإيضاحات بشأنها كافية.

ولهذا فإن المدقق يجب ان أن يدقق في اختيار الطريقة أو الطرق الملائمة للحصول على الدليل المناسب أو اختيار مصدر أو أكثر يراه مناسباً ومن أهم هذه المصادر: المستندات والسجلات، والسياسات والإجراءات، واللقاءات الشخصية، والملاحظات الشخصية، ونظام الرقابة الداخلية، والتحليل المالي. (سرايا، ٢٠٠٧، ص ٢٧٣)

٢-١-٨ أدلة كافية ومناسبة

الكفاية والمناسبة مترابطتان، الكفاية مقياس لكمية الأدلة التدقيقية التي تم الحصول عليها والمناسبة والملاءمة تتعلق بكونها موثوقاً بها وذات علاقة، والمدقق عادة يستعمل تجربته المهنية لتقرير حجم أدلة التدقيق، وإن قراره بشأن حجم الأدلة يتأثر بالعوامل التالية (التميمي، ٢٠٠٦، ص١٠٥):

١ -مادية الفقرة، أي مبلغها مقارنة مع الأرصدة الأخرى فإذا كان مبلغها كبيراً فإن على المدقق الحصول على أدلة أكثر اقناعاً من غيرها.

٢ -طبيعة الفقرة، وهل هنالك مخاطر متأصلة في هذه الفقرة، فعلى سبيل المثال النقدية تحمل في طياتها مخاطر متأصلة أكثر من الموجودات الثابتة، بالإضافة إلى الحركة الكبيرة في هذه الفقرة.

٣ -إجراءات التدقيق التي سيتم اتباعها.

٤ -وقت إجراءات التدقيق، هل التدقيق يتم في المرحلة الأولية (التدقيق المرحليّ) أو في نهاية السنة؟

إن درجة الاعتماد والوثوق بالأدلة ومصداقيتها تعتمد على مصدر الحصول عليها وباعتقاد (التميمي، ٢٠٠٦، ص ١٠٥) فإن درجة مصداقيتها وإقناعها للمدقق يمكن ترتيبها كما يلي:

١ -الأدلة التي تم الحصول عليها من قبل المدقق نفسه مباشرة، هي أكثر إقناعاً من المعلومات التي تم الحصول عليها بصورة غير مباشرة كجرد صندوق النقدية أو الاستثمارات.
٢ -الأدلة التي تم الحصول عليها مباشرة من مصادر خارجية ومستقلة، كتأييدات الذمم المدينة أو تأييدات البنوك.
٣ -الأدلة التي تم الحصول عليها من خارج المنشأة تحت التدقيق والموجودة لدى هذه المنشأة كفواتير الشراء.
٤ -الأدلة التي تم تحضيرها داخل المنشأة تحت التدقيق والموجود نسخ منها لدى هذه المنشأة كفواتير البيع.

كما أن الأدلة والمعلومات التي تكون تحت رقابة داخلية جيدة هي أكثر موثوقية من المعلومات التي تمت في غياب الرقابة الداخلية، وإن الأدلة الكتابية هي أكثر موثوقية من الشفوية.

٢-١-٩ الرقابة المحاسبية

لقد عرّف مجمع المحاسبين القانونيّين الأمريكيّ الرقابة المحاسبية، في تفسير لاحق لتعريف نظم الرقابة الداخلية، (عبدالله، ٢٠٠٤، ص ٣٠٢) بأنها تعني الخطة التنظيمية وجميع الإجراءات والسجلات التي تهدف إلى المحافظة على أصول المشروع وضمان كفاية استخدامها، والتأكد من سلامة السجلات المالية ودقتها، وذلك عن طريق التحقق مما يلي:

١ -أن جميع العمليات قد تم تنفيذها طبقاً لإجراءات التفويض التي تضعها الإدارة سواء كانت عامة أم خاصة.
٢ -أن العمليات قد تم إثباتها في السجلات والدفاتر بطريقة تسمح بإعداد القوائم المالية طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، وأن السجلات والدفاتر يمكن الاعتماد عليها لتتبع التغيرات في أصول المشروع.
٣ -أن التصرف في الأصول يتم وفقاً لإجراءات التفويض التي تضعها الإدارة.
٤ -أن جرد الأصول يتم على فترات دورية مع دراسة أسباب الانحرافات بين ما هو موجود فعلاً، وما هو مثبت في السجلات والدفاتر.

هذا وتتشابه أهداف الرقابة المحاسبية في ظل جميع طرق تشغيل البيانات – إلكترونية كانت أم آلية أم يدوية – وإن اختلفت الإجراءات الخاصة بها من طريقة إلى أخرى. أما إجراءات الرقابة المحاسبية فتختلف في ظل النظم الإلكترونيّة عنها في ظل النظم اليدوية والآلية ويرجع ذلك إلى أسباب عدة منها ما يلي (عبدالله، ٢٠٠٤، ص ٣٠٣):

١ -اختلاف طرق تشغيل البيانات في النظم الإلكترونيّة عنها في ظل النظم اليدوية أو الآلية يترتب عليه اختلاف في طبيعة السجلات بكل نظام. ففي حين تكون سجلات النظم الإلكترونيّة في شكل اسطوانات أو أشرطة ممغنطة أو في شكل معلومات مخزنة بوحدة التشغيل المركزية، نجد أن سجلات النظم اليدوية أو الآلية تتميز بالشكل التقليديّ، ويمكن التحقق من صحة البيانات المثبتة بها بالأساليب العادية عن طريق فحص العمليات المختلفة وتتبعها منذ نشأتها حتى نهايتها.
٢ -اختلاف مدى تقسيم العمل في النظم الإلكترونيّة عنها في ظل النظم اليدوية يترتب عليه تغير في شكل العلاقات التنظيمية داخل المشروع؛ فبينما يمكن في ظل النظم الإلكترونيّة القيام بعدة عمليات متتابعة في وقت واحد ، نجد أن القيام بمثل هذه العمليات في ظل النظم اليدوية أو الآلية يتطلب وقت أكبر.

٣ -اختلاف نوعية إجراءات الرقابة في النظم الإلكترونيّة عنها في النظم اليدوية أو الآلية يترتب عليه اختلاف في أسلوب تطبيقها.

إن اختلاف طبيعة تشغيل البيانات المحاسبية في ظل النظم الإلكترونيّة وما استتبعها من اختلاف في إجراءات الرقابة يتطلب من المدقق عند قيامه بدراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية للمشروع أن يوجه اهتماماً خاصاً إلى بعض جوانب الرقابة الإضافية التي نتجت عن استخدام الحاسب الإلكترونيّ.

٢-١-١٠ استخدام الحاسوب في عملية التدقيق:

يقصد بمدخل استخدام الحاسوب في عملية التدقيق ذلك المدخل الذي يتطلب من المدقق ضرورة فحص واختبار إجراءات الرقابة الآلية والوضعية للنظام الإلكترونيّ لتقرير مدى كفايتها وسلامتها، ولتحديد الخطوات والوسائل اللازمة لاستخدام الحاسوب نفسه في عملية التدقيق. هذا ويوجد عدة وسائل لاستخدام الحاسوب في عملية التدقيق تم تحديدها فيما يلي (التميمي، ٢٠٠٦، ص ٣٤١):

١ **طرق اختبار العمليات إلكترونياً:**

تهدف طريقة اختبار العمليات إلكترونياً إلى اختبار مدى صحة برامج العميل، وتحديد قدرتها على اكتشاف الأخطاء والتمييز بين العمليات الصحيحة وغير الصحيحة. ويتم ذلك بأن يقوم المدقق بإعداد عدد معين من العمليات الصورية، مشابهة لعمليات العميل الفعلية، ثم يقوم بتشغيلها مستخدماً برامج العميل وأجهزته.

٢ **طريقة برامج الرقابة**

تستخدم هذه الطريقة وسيلة مكملة أو بديلة لطريقة اختبار العمليات إلكترونياً، ويتم ذلك عن طريق قيام المدقق باستخدام برامج خاصة مشابهة لبرامج العميل يطلق عليها اسم " برامج الرقابة" لإعادة تشغيل العمليات الفعلية الجارية للمشروع تحت إشرافه، ثم يقوم بمقارنة مخرجات برامج الرقابة بمخرجات برامج العميل.

٣ **طريقة برامج التدقيق العامة**

إن برامج التدقيق العامة، هي عبارة عن برامج قادرة على أداء بعض إجراءات التدقيق، وذلك عن طريق تضمينها مجموعة معينة من الأوامر التي توجه الجهاز الإلكترونيّ لأداء بعض العمليات التي تتطلبها هذه الإجراءات.

٢-١-١١ تدقيق الأنظمة التي تستخدم الحاسوب:

يطبق المدقق القواعد والإجراءات نفسها، المستعملة في تدقيق السجلات والمعلومات المحاسبية التي تُنْتَج يدوياً على السجلات والمعلومات المحاسبية التي تنتجها الآلات الإلكترونيّة، وإن التمييز الرئيس بين فحص السجلات التي تنتج يدوياً وبين تلك التي تنتج بواسطة الآلات الإلكترونيّة يكمن في الكيفية التي يطبق فيها المدقق تلك القواعد والإجراءات.(عبدالله، ٢٠٠٤، ص ٣٣١)

ويود الباحث أن يضيف إلى ما ذكره الكاتب، ضرورة أن يكون المدقق مؤهلاً حاسوبياً لكي يستطيع التعامل مع النظام الذي يدقق في النهاية على مخرجاته ومدخلاته ومعالجاته. وأيضاً كي يستطيع أن يعطي رأياً بنظام الرقابة الآلي.

٢-٢ التجارة الإلكترونيّة

٢-٢-١ تعريف التجارة

تعرّف التجارة بأنها عبارة عن تبادل السلع والخدمات مقابل المال، ويُعَدُّ هذا التعريف الأساس الصحيح في أي نوع من أنواع التجارة. وتُعَدُّ التجارة الإلكترونيّة أحد أنواع التجارة، ووفق ما عرفتها منظمة التجارة العالمية فهي "مجموعة متكاملة من عمليات التسويق والإنتاج والتوزيع

والبيع للسلع والخدمات والأفكار باستخدام الوسائل الإلكترونيّة عبر شبكة الإنترنت". (أبو فارة، ٢٠٠٢، ص١٣)

وقد عرف (Turban، ٢٠٠٤، ص٣) التجارة الإلكترونيّة بأنها تصف وتوضح تقدُّم وتطور عمليات الشراء والبيع، والتمويل وتبادل المنتوجات، والخدمات و/أو الإعلام عن طريق شبكات الكمبيوتر بما في ذلك الإنترنت ويمكن تعريف التجارة الإلكترونيّة من وجهة نظر كل من الوظائف التالية:

- **الاتصالات:** هي تسليم البضاعة، والخدمات، والإعلام، أو الدفعات عن طريق شبكة الإنترنت أو بواسطة وسيلة إلكترونية أخرى.
- **التجارة:** هي إمكانية الشراء والبيع للمنتوجات، والخدمات، والإعلام على الإنترنت وبواسطة الخدمات المباشرة الأخرى.
- **الأعمال:** هي التي تؤدي الأعمال إلكترونياً بإتمام خطوات العمل عن طريق الشبكة الإلكترونيّة، حيث تتوفر معلومات تقدم الأعمال الطبيعية.
- **الخدمات:** هي أداة تخاطب الحكومات، والمؤسسات، والزبائن والإدارات لوضع تكاليف الخدمة في حال التأكد من نوعية خدمة الزبون وزيادة وتسريع تسليم الخدمة.

وتنبع أهمية التجارة الإلكترونية من أنها تُعَدُّ إحدى نتائج اختراعات العصر التي ساعدت في تحقيق أرباح لم يكن من المتوقع تحقيقها سابقاً من خلال التجارة التقليديّة؛ وذلك بسبب انخفاض تكلفة عملية تسويق المنتج، وتجاوز الحدود الدولية بالإضافة إلى تحقيق إيرادات أكبر من تلك التي تحققها التجارة التقليديّة. وأحد الأسباب ايضاً هو التحرر من القيود حيث إن التجارة الإلكترونيّة لم تعد تحتاج إلى الترخيص في دول أجنبية لتتمكن من بيع منتجاتها. (Turban، ٢٠٠٤، ص٤).

٢-٢-٢ أثر تكنولوجيا المعلومات على دنيا الأعمال

لقد أثرت تكنولوجيا المعلومات على الأعمال بشكل كبير خلال العقود الثلاثة الماضية بظهور ما يسمى تكنولوجيا الأعمال ووجود الإنترنت واستخدامه بصورة متزايدة في العمليات المالية والتجارية وهو ما يسمى بالتجارة الإلكترونيّة . فالتجارة الإلكترونيّة هي تعبير حي عن أحد صور التغير الفني المتزايد حيث إنها ممارسة لتبادل المعلومات باستخدام الرسائل المركبة وغير المركبة الممثلة في البريد الإلكترونيّ، وإمكانية توفير قاعدة بيانات لتغطية كافة المجالات. (العميري، ٢٠٠٧، ص١٥٥).

٢-٢-٣ خصائص تعاملات التجارة الإلكترونيّة

يذكر (Kenneth, 2000) أن خصائص تعاملات التجارة الإلكترونيّة يمكن تلخيصها بما يلي:

١ -اختفاء الوثائق الورقيّة للمعاملات، حيث إن جميع الإجراءات والمراسلات بين طرفي المعاملة تتم إلكترونياً دون استخدام أي أوراق مما يشكل صعوبة في إثبات العقود والتعاملات.

ويود ان يشير الباحث أن هناك توثيقاً للعقود الالكترونية خصوصاً بعد اعتماد التوقيع الالكتروني.

٢ -فتح المجال أمام الشركات الصغيرة الحجم لممارسة أنشطتها عبر العالم باستخدام شبكة الإنترنت.

وينوه الباحث بأن هذه النقطة مهمة جداً ويؤيدها تأييداً تاماً من منطلق أن من يعمل في التجارة الإلكترونية لا يحتاج إلى بنية تحتية مكلفة وهذه فرصة جوهرية تتيح للشركات الصغيرة والمتوسطة أن تنافس بأدائها أكبر الشركات.

٣ -إتاحة القدرة للمؤسسات على إدارة تعاملاتها التجارية باستخدام شبكة الإنترنت بكفاءة من أي موقع جغرافي.

٤ -عدم إمكانية تحديد الهوية، حيث لا يرى طرفا التعاملات التجارية الإلكترونيّة كل منهما الآخر، وكان ذلك قبل اعتماد التوقيع الإلكتروني.

٥ -إمكانية تسليم بعض المنتجات إلكترونياً، مثل: المنتجات الرقمية (برامج الحاسب، والتسجيلات الموسيقية، وأفلام الفيديو، والأبحاث والتقارير الإلكترونيّة).

٦ -سرعة تغير القواعد الحاكمة، ومن ثم لا بد من صياغة إطار تشريعي يتسم بالمرونة وقابل للتعديل حتى يواكب إنجازات التقدم التكنولوجي.

٢-٢-٤ أهداف التجارة الإلكترونيّة

تهدف التجارة الإلكترونيّة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها (Kenneth, 2000, P.28):

١ -زيادة كفاءة وفاعلية وإنتاجية عمليات الإنتاج والتسويق والبيع في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ والتقييم والرقابة.

وتتحقق كفاءة العمليات من خلال تمكين منظمة الأعمال من القيام بعملياتها المختلفة بأفضل صورة ممكنة، وتتحقق فاعلية عمليات المنظمة من تمكين المنظمة من تحقيق أفضل مستوى لأهدافها، أما الإنتاجية فتتحقق خلال تعظيم المخرجات (من سلع وخدمات) من خلال أقل قدر ممكن من المدخلات.

٢ -العمل على تخفيض التكاليف، إن استخدام المنظمات لمنهج التجارة الإلكترونيّة يؤدي إلى تخفيض تكاليف العمليات التشغيلية والعمليات المالية إلى درجة تساعد هذه المنظمات على تحقيق ميزة تنافسية من خلال الكلفة.

٣ -إنجاز العمليات المختلفة في أقل وقت ممكن، إذ إن منهج التجارة الإلكترونيّة يقود إلى تخفيض الوقت اللازم لإنجاز أية عملية تشغيلية أو تسويقية أو بيعية أو مالية ، وبذلك فإن منهج التجارة الإلكترونيّة يؤدي إلى تحقيق التميز من خلال عنصر الزمن والتسليم السريع.

٤ -تحقيق اتصال أفضل وأوسع وأسرع بالمشترين (المستهلكين، الزبائن، المستخدمين)، إذ إن شبكة الإنترنت توفر للمنظمة وسائل ومنافذ جديدة للاتصال بالمشتري بصورة واسعة جداً إذ إن شبكة الإنترنت هي شبكة عالمية تمكن المنظمة من كسب زبائن من جميع أنحاء العالم مجتازة الحدود الجغرافية والسياسية، وتتمكن من بناء وزيادة حصتها السوقية في السوق الإلكترونيّة بصورة أفضل وأكبر مما هو في واقع التجارة التقليديّة. من جانب آخر تستطيع منظمات الأعمال الاتصال بالزبائن والإجابة والرد على رسائلهم وطلباتهم واستفساراتهم بصورة سريعة باستخدام أسلوب البريد الإلكترونيّ والرسائل الإلكترونيّة الأخرى عبر الإنترنت، وفي أسوأ الأحوال فإن العميل يتوقع رداً على رسالته خلال ٢٤ ساعة على الأكثر.

٥ -تمكين منظمة الأعمال من تحقيق الدعم والإسناد المطلوب للمشترين من خلال الإنترنت، إذ إن منهج التجارة الإلكترونيّة يلعب أدواراً مهمة لا يمكن أن تُمارَس الدقة والأسلوب نفسهما باستخدام الوسائل التقليديّة، فالتجارة الإلكترونيّة توفر خدمات أفضل في مجالات

السيطرة على المخزون. ومن جانب آخر فإن منهج التجارة الإلكترونيّة يقدم خدمات إسناد أفضل فيما يخص تسهيل المعاملات والعقود البيعية والمالية وغيرها.

٦- زيادة مستوى جودة العمليات؛ فقد أصبحت منظمات الأعمال تتبنى الجودة منهجاً متكاملاً، وقد برز ما يعرف باسم إدارة الجودة الشاملة، وتسعى المنظمات من خلال تبني منهج التجارة الإلكترونيّة إلى تعزيز وتكريس مفهوم إدارة الجودة الشاملة في جميع عمليات المنظمة. وهنا ينبغي مراعاة العلاقة الجدلية بين الجودة والكلفة والإنتاجية، إذ أن منظمة الأعمال تسعى إلى زيادة إنتاجيتها كهدف استراتيجي. وكثير من المنظمات تخطئ في تحقيق هذا الهدف من خلال تركيزها على عنصر المدخلات فقط فتسعى إلى تخفيض تكلفة المدخلات دون تحقيق زيادة حقيقية في مستوى المخرجات.

٢-٢-٥ بعض جوانب الضعف التي أصبحت تعاني منها التجارة التقليديّة والتي أوضحت أهمية التجارة الإلكترونيّة (الصيرفي، ٢٠٠٥، ص١٥٢):

١- طول الفترة التي تستغرقها هذه العملية البسيطة.
٢- الجهد الكبير المستغرق في إتمام هذه العملية.
٣- كثرة العنصر البشري المشترك في العمليات قد يؤدي إلى تعدد الأخطاء.
٤- كثرة العنصر البشري المشترك في العمليات قد يؤدي إلى زيادة المشكلات المتعلقة بإدارة العنصر البشري.
٥- صعوبة تبادل المعلومات بسبب كثرة العمليات والأطراف المشتركة في أدائها.
٦- تعدد العمليات والعناصر البشرية يؤدي إلى ارتفاع التكلفة.

ويرى الباحث أن أهم جوانب الضعف التي تعاني منها التجارة التقليدية هو عدم قدرتها في المستقبل القريب على التنافس مع التجارة الإلكترونية، فلم يعد الحجم المؤسسي مهماً في ظل التجارة الإلكترونية.

٢-٢-٦ الفرق بين التجارة التقليديّة والتجارة الإلكترونيّة

يوضح الجدول التالي أهم الفروق بين التجارة التقليديّة والتجارة الإلكترونيّة (الصيرفي، ٢٠٠٥، ص١٥٤)

أهم الفروق بين التجارة التقليدية والتجارة الإلكترونية

	التجارة التقليديّة	التجارة الإلكترونيّة
١-	سلع وخدمات ملموسة وحقيقية	منتجات تخيلية
٢-	نقود حقيقية	نقود رقمية
٣-	لابد من التفاعل بين البائع والمشتري	البائع لا يلتقي مع المشتري
٤-	عملية التبادل تأخذ فترة طويلة	عملية التبادل قد تستغرق دقائق
٥-	لا بد من وجود سوق فعلي	السوق وهمي

٢-٢-٧ التوقيع الإلكترونيّ

تكمن الحاجة للتوقيع الإلكترونيّ في الحد من مشكلة الأمن والخصوصية على شبكة الإنترنت؛ فتوافر الأمن يشغل حيزاً كبيراً من اهتمام مستخدمي الشبكة، سواء أكانوا عملاء أم مزودين كما تثير قلق الكثير من المستخدمين، مما يؤدي إلى انعدام الثقة بهذه الشبكة. وقد تم اللجوء إلى التوقيع الإلكترونيّ لتوفير أعلى مستوى من الأمن والخصوصية للمتعاملين مع الشبكة ويتم ذلك بقدرة التكنولوجيا على الحفاظ على سرية المعلومات، أو رسالة البيانات المرسلة، وعدم قدرة أي شخص

آخر على الاطلاع على الرسالة، أو تعديلها، أو تحريفها كما يمكن أن يتم تحديد شخصية وهوية المرسل والمستقبل الإلكترونيّ، والتأكد من مصداقية هذه الشخصيات مما يسمح بكشف أي تحايل أو تلاعب. و يتم الحصول على التوقيع الإلكترونيّ بتقديم طلب إلى إحدى الهيئات المتخصصة في إصدار هذه الشهادات المعتمدة من قبل الحكومة، مقابل مبلغ من المال يدفع سنوياً، وتتم مراجعة الأوراق والمستندات ومطابقة الهوية بواسطة جواز السفر. فالإجراءات تكون صعبة أو سهلة تبعاً للغرض الذي سيتم استخدام التوقيع فيه، حيث يتطلب الحضور شخصياً في بعض الحالات، وفي بعض الأحيان يُكتفى بإرسال الأوراق بالفاكس أو البريد الإلكترونيّ أو العادي. (المطالقة، ٢٠٠٨، ص١٧٠)

٢-٣-٨ تعريف التوقيع الإلكترونيّ

تختلف التعاريف التي أطلقت على التوقيع الإلكترونيّ، باختلاف النظرة إليه، فمن الدارسين من يعرفه بناءً على الرسائل التي يتم بها، أو وفق الوظيفة أو الدور الذي يؤديه التوقيع، أو بناء على التطبيقات العملية للتوقيع.

ويقصد بالتوقيع الإلكترونيّ الرمز المصدري أو الرقم السري الذي يتم إدخاله في جهاز الحاسب عن طريق وسائل الإدخال، ليتم من خلاله إنجاز بعض المعاملات باتباع إجراءات محددة متفق عليها بين أطراف الالتزام وضمن الحدود التي تم الاتفاق عليها بين طرفي العلاقة القانونية. (المطالقة، ٢٠٠٨، ص١٧٢)

٢-٢-٩ أثر التجارة الإلكترونيّة على كل من المحاسبة والتدقيق

إن الآثار التي تركتها التجارة الإلكترونيّة على كل من مهنة المحاسبة ومهنة التدقيق، تم توضيحها من قبل (ألبرت مرسيلا Albert Marcella) في مقالته المعنونة (التجارة الإلكترونيّة) في مجلة (تدقيق تكنولوجيا المعلومات) ، حيث إن هذه التكنولوجيا الحديثة أحدثت وتحدث تغيرات على كل من العناصر التالية (القشّي، ٢٠٠٣، ص٦٩):

١ - ممارسة المحاسب والمدقق
٢ - تقنيات المحاسب والمدقق
٣ - مهارات المحاسب والمدقق
٤ - معلومات المحاسب والمدقق
٥ - المعلومات الضرورية التي يجب أن يحيط بها كل من المحاسب والمدقق
٦ - التزامات المحاسب والمدقق
٧ - نوعية الخدمات المقدمة من قبل المحاسب والمدقق

والنقطة المهمة والجدير ذكرها ، أن نظام الرقابة الداخلي تأثر وبشكل جوهري بوجود التجارة الإلكترونيّة، وأصبح لا بد من إجراءات رقابية تكنولوجية تواكب التغيرات التكنولوجية المصاحبة للتجارة الإلكترونيّة .

وأصبحت عملية التوكيد على نظام الرقابة الداخلي في ظل التجارة الإلكترونيّة من أكبر ، بل وأصعب التحديات التي تواجه كلا من المحاسب والمدقق.

وكما هو معروف بأن كلا من مهنتي التدقيق والمحاسبة تعملان ضمن بيئة أعمال معينة ، ويبرز هنا سؤال مهم وملح وهو: ما هو دور كل من المحاسب والمدقق في حالة أن بيئة الأعمال تغيرت كلياً؟ (القشي، ٢٠٠٣، ص ٦٩)

٢-٢-١٠ التغيرات التي أحدثتها التجارة الإلكترونيّة في بيئة الأعمال

وقد لخص (القشي، ٢٠٠٣) التغيرات التي أحدثتها التجارة الألكترونية في بيئة الأعمال بما يلي:

١ - هيكلية المنشأة Organization Structure ، لقد أحدثت التجارة الإلكترونيّة تغيرا جذريا على هيكلية المنشأة ، وجعلتها ذات طابع تكنولوجي بالكامل . فمن المعروف أن عمليات المنشأة كانت تتم بشكل تقليدي في السابق وعامل الوقت لم يكن ملحا كما هو الآن ، فعملية الشراء تتم بلحظات ، ولمواكبة السرعة الكبيرة لا بد أن تحوي هيكلية المنشأة الآليات الكفيلة التي تمكنها من ملاحقة العملية والتأكد منها وتنفيذها ، والذي يزيد الأمور صعوبة ، تعقيدات العمليات التي تتم من خلال شبكة الإنترنت ، وخصوصا في ظل الاختراقات المحكمة التي يمكن أن يقوم بها قراصنة الإنترنت .

ولكي يواكب كل من المحاسب والمدقق هذه العمليات السريعة ، لا بد لكل منهما أن يتعلما هذه التكنولوجيا بشكل ممتاز وإلا أصبحا عديمي الجدوى .

٢ - موقع الأعمال Location of the Business ، تُعَدُّ هذه النقطة من أهم وأخطر التغيرات التي حدثت في ظل التجارة الإلكترونيّة ، فسابقا وبالنظام التقليديّ كانت الأعمال تتداول في أماكن وأسواق محددة ، وفي حالة حدوث أي خطأ أو ورود أية مشكلة كان من السهل الإحاطة بها وتداركها ، أما الآن وبواسطة التكنولوجيا العالية يستطيع أي شخص من أي مكان إتمام الجزء الأكبر من الصفقة بضغطة سريعة على لوحة مفاتيح جهاز الكمبيوتر ، وفي كثير من الأحيان تكون عملية تعقب العملية والشخص أشبه بالمستحيلة ، وخصوصا إن لم تكتشف المشكلة أو التلاعب في لحظة انتهاء العملية ، ومن الأمور التي تعاني منها الشركات المتعاملة بالتجارة الإلكترونيّة الاختراقات التي لا يتم اكتشافها إلا بعد فوات الأوان .

٣ - قنوات التوزيع Distribution Channels ، ففي السابق كانت قنوات توزيع منتج الشركة (بيعه) محددة ومعروفة بشكل واضح وغير معقدة ، مما يمكن الشركة من تحديد مصدر العملية والتعامل معها بناءً على ذلك . ولكن وفي ظل التجارة الإلكترونيّة وتعدد أنواعها أصبحت قنوات التوزيع عديدة ومتشابكة ومعقدة ، وفي حالة حدوث أي خطأ ، قد ينقضي وقت كبير قبل إمكانية تحديد قناة التوزيع التي حصل فيها الخطأ.

٤ - تعدد أشكال وسائط البيع Forms & Means of Sales ، وهذه تختلف نوعا ما عن قنوات التوزيع ، والمقصود هنا أن وسائط البيع كانت في السابق عبارة عن أشخاص مؤهلين لذلك ، ولكن الآن وبظل التجارة الإلكترونيّة أصبحت وسائط البيع عبارة عن برامج محوسبة وبأشكال متعددة، منها الصوتية والمرئية وأنظمة كثيرة تقوم بعمليات البيع المبنية على برمجيات تم إعدادها مسبقا ، والمشكلة تكمن بأن جميع هذه البرمجيات لا تملك الحس والذكاء البشري وقد يستطيع الغير التلاعب بها.

٥ - العلاقة مع الشركاء والزبائن Relationship with Partners & Customers ، وهذه تُعَدُّ من النقاط المهمة جدا ، ففي الأسلوب التقليديّ كانت العلاقة مع الشركاء والزبائن علاقة مباشرة ، ولكن الآن أصبحت العلاقة علاقة ذات طابع تكنولوجي رقمي ، وفي أغلب الأحيان العلاقة الشخصية معدومة ، وبالتالي التعامل أشبه

بشكل ذي طابع وهمي رغم أنه حقيقة واقعة ولكن هذه الحقيقة قد يتم التلاعب بها بشكل لا يمكن تصوره.

٦ - آلية التسديد Payment Processes ، في ظل التجارة الإلكترونيّة ظهرت آلية تسديد جديدة لم تكن موجودة سابقا ، وهي التسديد عبر شبكة الإنترنت . قد يظن البعض أن هذه الآلية لا تختلف كثيرا عن آلية التسديد عبر شبكات البنوك الإلكترونيّة ، ولكنها تختلف اختلافا جذريا ، فالبنوك تستخدم شبكات خاصة بها عبر نظم الاتصالات وهي شبكات محمية وغير متاحة للجمهور ، ولكن التسديد عبر شبكة الإنترنت محفوف بمخاطر كبيرة وعديدة وخصوصا عندما يتمكن قراصنة الإنترنت من استخدام حسابات الآخرين بتسديد مشترياتهم، وفي هذه الحالة يصبح من المستحيل إلغاء العملية، ويكون الخاسر الأول والأخير كلاً من الشركة البائعة والشخص الذي تم اختراق حسابه من غير علمه .

فلقد تعدى الأمر ضياع بطاقة اعتماد يمكن التعميم عليها وإيقافها ، إلى استخدام بطاقة اعتماد وحساب شخص بشكل لا يمكنه الشعور به إلا بعد فوات الأوان .

٧ - احتساب ودفع الضرائب Tax Accounting & Payment ، ونعود مرة أخرى لمشكلة الاعتراف بالإيراد، فضريبة المبيعات أصبحت مشكلة تؤرق الشركات وخصوصا في ظل غياب الأمان على العمليات الإلكترونيّة ، فلقد أصبح من الصعب على الشركة إثبات التلاعب بدخلها وخصوصا أن أغلب الشركات لا تقر ولا تفصح عن وجود تلاعب خوفا من فقدان زبائنها وبالتالي قد تتحمل تكاليف إضافية ، وعلى رأسها الضرائب المفروضة على مبيعات قد تكون غير موجودة أصلا .

٢-١١ المشروع الأمريكيّ الكنديّ المشترك

مسودة المشروع المشترك بين معهد المحاسبين القانونيّين الأمريكيّ ومعهد المحاسبين القانونيّين الكنديّ، حول مبادئ ومعايير خدمات التوثيق التي تساهم في توفير الثقة لكل من النظام ومواقع التصفح عبر الإنترنت/الإصدار الأخير. (Exposure Draft, AICPA/CICA, 2002,P.1)

لقد قام الباحث بترجمة المشروع الامريكي الكندي المشترك حيث يبدأ الإصدار بإعطاء ملخص بسيط بالقول "إن مجلس التطوير التابع لكل من معهد المحاسبين القانونيّين الأمريكيّ ومعهد المحاسبين القانونيّين الكنديّ وضعا إطاراً عملياً لتطوير خدمة جديدة؛ وذلك استجابة لحاجة السوق الجديدة في ظل بيئة الأعمال الجديدة".

٢-١-١ مبادئ ومعايير خدمات الموثوقية Trust Services Principles & Criteria

لقد تم استعراض تعاريف كل من المبادئ والإجراءات المقترحة بالمشروع بشكل مختصر كالتالي: (Exposure Draft, AICPA/CICA, 2002, Page 5)

المبادئ Principles

فيما يلي المبادئ التي طورها مجلس التطوير المشترك للمعهدين:

أ -مبدأ الحماية (Security) ، وينص على أن يكون النظام محمياً من الاختراقات غير المصرح بها.

ب -مبدأ جاهزية النظام (Availability) ، وينص على أن يكون النظام جاهزا للعمل وفقا للسياسات الموضوعة.

ج -مبدأ تكامل المعالجة (Processing Integrity) ، وينص على أنه قد تم التأكد من أن جميع الإجراءات قد تم تجهيزها وأنها توفر معلومات دقيقة ووقتية ومصرح بها.

د -مبدأ الخصوصية على الشبكة (Online Privacy) ، وينص على أن الاستخدام والإفصاح عن جميع المعلومات التي تم الحصول عليها عبر التعامل بالتجارة الإلكترونيّة من خلال شبكة الإنترنت ، يتماشى مع سياسات الشركة الموضوعة لتأمين الخصوصية للمتعاملين معها.

ه -مبدأ السرية (Confidentiality) ، وينص على أن سرية جميع المعلومات ، تتماشى مع سياسات الشركة الموضوعة لتأمين سرية المعلومات.

المعايير Criteria

وفيما يلي المعايير المرتبطة بكل من المبادئ أعلاه:

أ -معيار السياسات (policies) ، وينص على أنه يجب على الشركة تعريف وشرح سياساتها المتماشية مع المبادئ المنصوص عليها في المشروع.

ب -معيار شبكات الربط(Communications) ، وينص بأنه يجب على الشركة ربط سياساتها المعلنة بالمستخدمين المرخصين.

ج -معيار الإجراءات (Procedures) ، وينص على أنه يجب على الشركة اتباع الإجراءات اللازمة التي تؤهلها لتحقيق أهدافها المتماشية مع أهدافها المعلنة.

د -معيار المراقبة (Monitoring) ، وينص على أنه يجب على الشركة مراقبة نظامها بحذر؛ وذلك لاتخاذ الإجراء اللازم عند الضرورة للتماشي مع سياساتها المعلنة.

ويشير المشروع إلى أن كلا من المعايير الرئيسة التي سبق ذكرها تحتوي على إجراءات فرعية ، وذلك من أجل أن تتماشى مع المبادئ المقترحة وبالشكل التالي: (القشي،٢٠٠٣ ،ص١٠٤)

أ. معيارالسياسات (Policies) والذي يجب أن يرافقه ثلاثة إجراءات فرعية، هي:
- وضع السياسات والمصادقة عليها.
- ملاءمة السياسات للقوانين المعمول بها.
- تحديد مسؤوليات واضعي السياسات.

ب. معيار شبكات الربط (Communications) الذي يجب أن يرافقه خمسة إجراءات فرعية، هي:
- الإفصاح عن الشبكات.
- الإفصاح عن السياسات المتبعة في الشبكات وعن المرخص لهم باستخدامها.
- تحديد الأشخاص المؤهلين للتعامل مع الشبكات.
- توضيح الآلية التي تمكن المستخدم من طلب المساعدة من الشركة بخصوص أي موضوع يعنيه.
- توضيح التغيرات التي يمكن أن تحدث لشبكات الربط وبيان أثرها على المستخدم لها.

ج. معيار الإجراءات (Procedures) والذي يجب أن يرافقه سبعة إجراءات حماية فرعية، هي:
- وضع إجراءات منطقية للمصرح لهم بدخول النظام وعدم جعل سلطتهم مطلقة.
- وضع إجراءات ملموسة للمصرح لهم بدخول النظام وعدم جعل سلطتهم مطلقة.
- وضع أسس حماية منطقية لمنع غير المصرح لهم بدخول النظام.

- وضع أسس حماية منطقية لمنع البرامج المحوسبة غير المصرح لها بدخول النظام.
- وضع أسس حماية منطقية تمنع وصول معلومات العمليات التي تتم عبر التعامل إلى الجهات غير المصرح لها.
- تعريف وتوضيح الإجراءات التي ستتخذ في حالة محاولة اختراق النظام من قبل الغير.
- وضع أسس تصحيح سير العمليات التي لم تكتمل.

د. معيار المراقبة (Monitoring) الذي يجب أن يرافقه ثلاثة إجراءات فرعية، هي:
- تقييم أداء آلية المراقبة.
- تعريف وتحديد البدائل للمراقبة إن وجدت.
- مراقبة التغيرات التي تحدث على التكنولوجيا وبيئتها.

الجزء الثالث: الجانب العملي (مناقشة نتائج التحليل الاحصائي واختبار الفرضيّات)

٣-١-١ المقدمة

يستعرض هذا الجزء نتائج الدراسة وتحليلها طبقا للمعلومات التي تم جمعها من عينة الدراسة من خلال الاستبانة، حيث قامت الباحثة باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد مجتمع الدراسة.

٣-٢ وصف خصائص عينة الدراسة

في هذه الفقرة سيتم عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالمعلومات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة من حيث الوظيفة الحالية، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، الشهادة المهنية، والاهتمام بالتجارة الالكترونية

لقد تم انتقاء عينة من مجتمع مُدققي الحسابات في الأردن بعد أن تم الحصول على قائمة تفصيلية بهم من جمعية مدققي الحسابات القانونيّين الأردنيين والذين بلغ عددهم كمجتمع دراسة ٤٨٢ مدقق حسابات خارجي مرخص مع العلم بأنه ليس جميعهم ممارسين لمهنة التدقيق وقد تم الحصول على ٣٠% من المجتمع كعينة دراسة حيث بلغ عددهم ١٤٥ وقد تم توزيع الاستبانة على ١٦٠مدققاً وتم استرجاع ١٤٤ استبانة.

٣-٢-١ الوظيفة الحالية:

يشير الجدول رقم (١) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية التي يشغلها أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (١)
توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية

الوظيفة الحالية	التكرار	النسبة
مدقق خارجي	85	% 59.0
مدقق داخلي	٣٤	% 23.6
مستشارمالي	٦	% 4.2
مدير مالي	٦	% 4.2
اخرى	13	% 9.0
المجموع	**144**	**١٠٠ %**

يشير الجدول رقم (١) إلى أن عينة الدرراسة قد وزعت من حيث الوظيفة الحالية على خمسة فئات، وكانت فئة المدققين الخارجيين هي الاكثر اذ بلغت نسبة هذه القئة (59%) بينما وزعت باقي عينة الدراسة كما يلي: بلغت نسبة العاملين كمدققين داخليين ٢٣,٦% وبلغت نسبة الذين يعملون كمستشارين ماليين ومدراء ماليين ٤,٢% لكل منهما وبلغت نسبة العاملين بوظائف اخرى وقد تم تحديدها كمحاسبين بـ 9% ،وهكذا يتبين ان غالبية افراد عينة الدراسة يعملون في مجال التدقيق، وهذا يشير الى إمكانية مصداقية اجابات عينة الدراسة.

٣-٢-٢ المؤهل العلمي:

يشير الجدول رقم (٢) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي التي يحملها أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (٢)

توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
بكالوريوس	١٠٨	% ٧٥
ماجستير	٢٨	% ١٩,٤
دكتوراه	٤	% ٢,٨
اخرى	٤	% ٢,٨
المجموع	**144**	**% ١٠٠**

يشير الجدول (٢) الى ان عينة الدراسة تم توزيعها من حيث المؤهل العلمي إلى ثلاثة فئات، اذ بلغ عدد حملة البكالوريوس (108) أفراد، بنسبة (75%) بينما بلغ عدد حملة الماجستير (٢٨) فردا بنسبة (١٩,٤%) وبلغ عدد حملة الدكتوراة (٤) أفراد بنسبة (٢,٨%) وكذلك بلغ عدد حملة المؤهلات العلمية الاخرى(٤) أفراد بنسبة (٢,٨%)والتي تم حصرها بدبلوم كلية المجتمع. ويشير ذلك الى ان غالبية عينة الدراسة من الجامعيين.

٣-٢-٣ التخصص العلمي:

يشير الجدول رقم (٣) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (٣)

توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
محاسبة	١٢٤	%٨٦
ماليةومصرفية	٨	% ٥,٦
ادارة	٨	% ٥,٦
تمويل	٢	% ١,٤
اخرى	٢	% ١,٤
المجموع	**١٤٤**	**% ١٠٠**

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (٣) والمتعلقة بتوزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي الى أن عدد المتخصصين في المحاسبة بلغ (١٢٤) فرداً و بنسبة (٨٦%) ، وبلغ عدد المتخصصين في العلوم المالية والمصرفية والإدارة (٨) أفراد وبنسبة (٥,٦%) لكل من التخصصين، في حين ان عدد المتخصصين في التمويل بلغ (٢) أي بنسبة (١,٤%) أما عدد الأشخاص الذين يحملون شهادات بتخصصات اخرى فقد بلغ (٢) اي بنسبة (١,٤%) وقد تم حصر هذا التخصص بالاقتصاد.

٣-٢-٤ سنوات الخبرة:

يشير الجدول رقم (٤) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (٤)

توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
اقل من خمس سنوات	٦٦	% ٤٥,٨
من ٥ – الى ١٠ سنوات	٢٤	% ١٦,٧
اكثر من ١٠ سنوات	٥٤	% ٣٧,٥
المجموع	**١٤٤**	**% ١٠٠**

توضح البيانات الواردة في الجدول (٤) أن عدد الذين تقل سنوات خبراتهم عن خمس سنوات، بلغ (٦٦) فردا بنسبة (٤٥,٨%)، في حين أن عدد الأشخاص الذين تتراوح سنوات الخبرة لديهم من (٥-١٠ سنوات) بلغ (٢٤) فرداً بنسبة قدرها (١٦,٧%)، وبلغ عدد الأشخاص الذين تزيد سنوات الخبرة لديهم عن ١٠ سنوات (٥٤) فرداً بنسبة قدرها (٣٧,٥%) .

٣-٢-٥ الشهادة المهنية :

يشير الجدول رقم (٥) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الشهادة المهنية الحاصل عليها أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (٥)
توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة المهنية

شهادة مهنية	التكرار	النسبة
نعم	١٣٦	**% ٩٤,٤**
لا	٨	**% ٥,٦**
المجموع	١٤٤	**% ١٠٠**

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (٥) والمتعلقة بتوزيع عينة الدراسة حسب الشهادة المهنية حيث بلغ عدد الحاصلين على شهادة مهنية (١٣٦) بنسبة (٩٤,٤%)، أما الأفراد الذين لا يحملون الشهادة المهنية فقد اقتصر عددهم على (٨) أفراد بنسبة (٥,٦%).

٣-٢-٦ نوع الشهادة المهنية:

يشير الجدول رقم (٦) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة- في حال حصولهم على الشهادة المهنية- حسب نوع هذه الشهادة.

جدول رقم (٦)
توزيع عينة الدراسة حسب نوع الشهادة المهنية

نوع الشهادة	التكرار	النسبة
JCPA	١٠٤	**%٧٢,٢**
CPA	٣٢	**% ٢٢,٢**
لا يحمل	٨	**% ٥,٦**
المجموع	١٤٤	**% ١٠٠**

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (٦) والمتعلقة بتوزيع عينة الدراسة حسب نوع الشهادة المهنية بأن (١٠٤) افراد يحملون شهادة المحاسب القانوني الأردني المرخص (JCPA) أي بنسبة (٧٢%)، في حين كان عدد الحاصلين على شهادة محاسب قانوني مرخص (CPA)(٣٢) فرداً وبنسبة (٢٢,٢%)، أما عدد الأفراد الذين لا يحملون أي نوع من الشهادة المهنية فكان عددهم (٨) أفراد اي بنسبة (٥,٦%).

٣-٢-٧ الاهتمام بالتجارة الالكترونية:

يشير الجدول رقم (٧) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب اهتمامهم بالتجارة الإلكترونية.

جدول رقم (٧)

توزيع عينة الدراسة حسب الاهتمام بالتجارة الإلكترونية

الاهتمام بالتجارة الالكترونية	التكرار	النسبة
نعم	٦٢	٤٣ %
لا	٨٢	٥٧ %
المجموع	١٤٤	١٠٠ %

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (٧) بأن عدد الأفراد المهتمين بالتجارة الإلكترونية هو (٦٢) أي بنسبة (٤٣%) فيما بلغ عدد الأفراد غير المهتمين بالتجارة الإلكترونية (٧) فرداً أي ما نسبته (٥٧%)، وتعتقد الباحثة بأن هذا مؤشر سلبي نوعاً ما.

٣-٢-٨ مصادر المعلومات بالتجارة الإلكترونية :

يشير الجدول رقم (٨) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة-في حال اهتمامهم بالتجارة الإلكترونية- ما مصادر معلوماتهم.

جدول رقم (٨)

توزيع عينة الدراسة حسب مصادر معلومات عينة الدراسة

مصادر المعلومات	التكرار	النسبة
غير مهتم	٨٢	57 %
دورات	٢٦	١٨,١ %
مؤتمرات	١٠	٦,٩ %
ورشات عمل	١٢	٨,٣ %
اخرى	١٤	٩,٧ %
المجموع	144	١٠٠ %

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٨) أن نسبة الأفراد المهتمين بالتجارة الإلكترونية والبالغ عددهم (كما في الجدول رقم ٧) هو (٦٢) فرداً تم تصنيف مصادر حصولهم على المعلومات عن التجارة الإلكترونية كما يلي:

- الدورات (٢٦) فرداً بنسبة (١٨,١%)
- المؤتمرات (١٠) أفراد بنسبة (٦,٩%)
- ورشات عمل (١٢) فرداً بنسبة (٨,٣%)
- واخيرا بلغ عدد الأفراد، حسب مصادر حصولهم على المعلومات عن التجارة الإلكترونية من مصادر اخرى مثل الكتب والمجلات والدوريات، (١٤) فرداً بنسبة(٩,٧%).

٣-٣ اختبار مقياس الاستبانة:

لقد تم اعتماد مقياس ليكرت(Likert Scale) المكون من خمس درجات لتحديد مدى قدرة مدققي الحسابات القانونيين الخارجيين على تدقيق الشركات المتعاملة في التجارة الالكترونية، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم(٩)

جدول رقم (٩) مقياس لتحديد مستوى الموافقة

الدرجة	مستوى المقدرة
١	متدنية جداً
٢	متدنية
٣	متوسطة
٤	عالية
٥	عالية جداً

كما تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (١٠)

جدول رقم (١٠)

مقياس لتحديد الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي

المتوسط الحسابي	مستوى المقدرة
٤,٥ – ٥	عالية جداً
٣,٥ – ٤,٥	عالية
٣ – ٣,٧٥	متوسطة
٢ – ٣	متدنية
أقل من ٢	متدنية جداً

٣-٤ عرض النتائج

للتعرف على مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية، وفقاً للمبادئ والمعايير المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك، وللتعرف على المعوقات التي تحول دون قدرة مدققي الحسابات الخارجين على تدقيق حسابات الشركات المتعاملة في التجارة الإلكترونية وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك، تم توجيه أسئلة تتعلق بمبادئ ومعايير المشروع الأمريكي الكندي المشترك، وقد تم تصنيف إجابات أفراد العينة إلى خمسة بدائل تدرجت من عالية جداً إلى متدنية جداً

٣-٤-١ عرض النتائج (الفرضية الأولى):

مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة بالتجارة الإلكترونية وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك (١-الحماية، ٢- توافر النظام، ٣- وتكامل المعالجة، ٤- والخصوصية على الشبكة، ٥- والسرية).

٣-٤-١-١ قدرة مدققي الحسابات على تقييم التزام الشركة بمبدأ الحماية:

مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية وفقاً لمبدأ الحماية المنصوص عليه في المشروع الأمريكي الكندي المشترك.

جدول رقم (١١)

قدرة مدققي الحسابات على تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية بمتطلبات مبدأ الحماية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى المقدرة
١	سياسات الشركة الخاصة بحماية نظامها المالي	٣,٩٠	٠,٧٦٩	١	عالية
٢	شبكات الربط الخاصة بحماية النظام	٣,٦١	٠,٩٥٤	٣	متوسطة
٣	الإجراءات المتبعة لتطبيق آلية حماية النظام	٣,٦٤	٠,٨٠٧	٢	متوسطة

٤	آلية المراقبة المتبعة لمراقبة السياسات وشبكات الربط وإجراءات الحماية.	٣,٥٧	٠,٩١٣	٤	متوسطة
	المتوسط الحسابي	٣,٦٨	٠,٧٣٦		

يشير الجدول رقم (١١) الى ان المتوسطات الحسابية لجميع فقرات المتغير تراوحت بين (٣,٥٧ – ٣,٩٠) وتشير هذه النتائج الى ان اجابات افراد عينة الدراسة جاءت بالموافقة على جميع الفقرات التي تقيس **قدرة مدققي الحسابات على تقييم التزام الشركة بمبدأ الحماية**، إذ ان هذه المتوسطات الحسابية اكبر من المتوسط الافتراضي (٣)* ويتضح من الجدول أن الفقرة التي تنص على: سياسات الشركة الخاصة بحماية نظامها المالي "كانت الاكثر أهمية في الفقرات التي تقيس إدراك مبدأ الحماية، في حين كانت الفقرة التي تنص على: آلية المراقبة المتبعة لمراقبة السياسات وشبكات الربط واجراءات الحماية " في المرتبة الاخيرة .

وبشكل عام فإن المتوسط العام لإجابات أسئلة هذا المتغير بلغ (٣,٦٨) والانحراف المعياري لها (٠,٧٣٦) أي أن موافقة عينة الدراسة على أسئلة هذا المتغير كانت متوسطة، وأن اتجاهاتهم حيال هذا المبدأ كانت إيجابية، أي ان قدرة مدققي الحسابات على تقييم التزام الشركة بمبدأ الحماية متوسطة.

٣-٤-١-٢ قدرة مدققي الحسابات على تقييم التزام الشركة مبدأ جاهزية النظام:

مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية وفقاً لمبدأ جاهزية النظام المنصوص عليه في المشروع الأمريكي الكندي المشترك .

جدول رقم (١٢)

قدرة مدققي الحسابات على تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية بمتطلبات مبدأ جاهزية النظام

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى المقدرة
٥	سياسات الشركة الخاصة بجاهزية نظامها المالي	٣,٧٨	٠,٧٥٢	١	عالية
٦	شبكات الربط الخاصة بجعل نظامها جاهزاً للعمل	٣,٥٨	٠,٨٦٥	٣	متوسطة
٧	الإجراءات المتبعة الكفيلة بتأكيد جاهزية نظامها المالي	٣,٦٣	٠,٨١٠	٢	متوسطة
٨	آلية المراقبة المتبعة لمراقبة السياسات وشبكات الربط والإجراءات المساهمة في جعل النظام جاهزاً للاستخدام	٣,٤٧	٠,٨١٩	٤	متوسطة
	المتوسط الحسابي	٣,٦١	٠,٧٠٣		

يشير الجدول رقم (١٢) الى ان المتوسطات الحسابية لجميع فقرات المتغير تراوحت بين (٣,٤٧ – ٣,٧٨) وتشير هذه النتائج إلى ان اجابات افراد عينة الدراسة جاءت بالموافقة على جميع الفقرات التي تقيس **قدرة مدققي الحسابات على تقييم التزام الشركة بمبدأ**

* المتوسط الافتراضي = ٥+٤+٣+٢+١=١٥÷٥=٣

جاهزية النظام ، اذ ان هذه المتوسطات الحسابية اكبر من المتوسط الافتراضي (٣) ويتضح من الجدول أن الفقرة التي تنص على: "سياسات الشركة الخاصة بجاهزية نظامها المالي" كانت الاكثر اهمية في الفقرات التي تقيس **قدرة مدققي الحسابات على تقييم التزام الشركة بمبدأ جاهزية النظام** ، في حين كانت الفقرة التي تنص على: "آلية المراقبة المتبعة لمراقبة السياسات وشبكات الربط والاجراءات المساهمة في جعل النظام جاهزا للاستخدام" في المرتبة الاخيرة .

وبشكل عام فإن المتوسط العام لإجابات أسئلة هذا المتغير بلغ (٣,٦١) والانحراف المعياري لها (٠,٧٠٣) أي أن موافقة عينة الدراسة على أسئلة هذا المتغير كانت متوسطة، وأن اتجاهاتهم حيال هذا المتغير كانت إيجابية، أي ان قدرة مدققي الحسابات على تقييم التزام الشركة بمبدأ جاهزية النظام متوسطة.

٣-٤-١-٣ قدرة مدققي الحسابات على تقييم التزام الشركات بمبدأ تكامل النظام:

مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية وفقاً لمبدأ تكامل النظام المنصوص عليه في المشروع الأمريكي الكندي المشترك.

جدول رقم (١٣)

قدرة مدققي الحسابات على تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية بمتطلبات مبدأ تكامل النظام

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى المقدرة
٩	سياسات الشركة الخاصة بالتأكيد على تكامل عمليات نظامها المالي	٣,٦٠	٠,٧٦٠	٢	متوسطة
١٠	شبكات الربط الخاصة بجعل نظام الشركة المالي متكامل العمليات	٣,٤٣	٠,٨٦٦	٤	متوسطة
١١	الإجراءات المتبعة الكفيلة بتأكيد أن عمليات النظام متكاملة ومترابطة	٣,٦٣	٠,٧٩٢	١	متوسطة
١٢	آلية المراقبة المتبعة لمراقبة السياسات وشبكات الربط والإجراءات الخاصة بالتأكيد على تكامل عمليات النظام.	٣,٥٦	٠,٧٠٧	٣	متوسطة
	المتوسط الحسابي	٣,٥٥	٠,٦٧١		

يشير الجدول رقم (١٣) الى ان المتوسطات الحسابية لجميع فقرات المتغير تراوحت بين (٣,٤٣ – ٣,٦٣) وتشير هذه النتائج الى ان اجابات افراد عينةالدراسة جاءت بالموافقة على جميع الفقرات التي تقيس **قدرة مدققي الحسابات على تقييم التزام الشركة بمبدأ تكامل النظام**، اذ ان هذه المتوسطات الحسابية أكبر من المتوسط الافتراضي (٣) ويتضح من الجدول أن الفقرة التي تنص على: "الاجراءات المتبعة الكفيلة بتأكيد ان عمليات النظام متكاملة ومترابطة " كانت الاكثر اهمية في الفقرات التي تقيس **قدرة مدققي الحسابات على تقييم التزام الشركة بمبدأ تكامل النظام**، في حين كانت الفقرة التي تنص على: "شبكات الربط الخاصة بجعل نظام الشركة المالي متكامل العمليات" في المرتبة الاخيرة.

وبشكل عام فإن المتوسط العام لإجابات أسئلة هذا المتغير بلغ (٣,٥٥) والانحراف المعياري لها (٠,٦٧١) أي أن موافقة عينة الدراسة على أسئلة هذا المتغير كانت متوسطة.

وأن اتجاهاتهم حيال هذا المتغير كانت إيجابية، أي ان قدرة مدققي الحسابات علـــى تقيـــيم التزام الشركة بمبدأ تكامل النظام متوسطة.

٣-٤-١-٤ قدرة مدققي الحسابات على تقييم التزام الشركة بمبدأ الخصوصية على الشبكة:

مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملـــة في التجارة الإلكترونية وفقاً لمبدأ الخصوصية على الشبكة المنصوص عليه في المشروع الأمريكي الكندي المشترك

جدول رقم (١٤)

قدرة مدققي الحسابات على تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية بمتطلبات مبدأ الخصوصية على الشبكة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى المقدرة
١٣	سياسات الشركة الخاصة بتأمين خصوصية التعامل ضمن نظامها المالي على الشبكة الالكترونية	٣,٦٩	٠,٩٥٥	١	متوسطة
١٤	شبكات الربط التي تساهم في تأمين خصوصية النظام والمتعاملين معه على الشبكة الإلكترونية	٣,٥٨	٠,٨٣٢	٤	متوسطة
١٥	الإجراءات المتبعة الكفيلة بتأكيد خصوصية النظام والمتعاملين معه على الشبكة الإلكترونية	٣,٦١	٠,٨٤٥	٢	متوسطة
١٦	آلية المراقبة المتبعة لمراقبة السياسات وشبكات الربط والإجراءات الخاصة بتأمين خصوصية النظام والمتعاملين معه على الشبكة الإلكترونية	٣,٦٠	٠,٧٩٦	٣	متوسطة
	المتوسط الحسابي	٣,٦٢	٠,٧٥١		

يشير الجدول رقم (١٤) الى أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات المتغير تراوحت بـــين (٣,٥٨ – ٣,٦٩) وتشير هذه النتائج الى ان اجابات افراد عينة الدراسة جـــاءت بالموافقـــة على جميع الفقرات التي تقيس **قدرة مدققي الحسابات على تقييم التزام الشـــركة بمبـــدأ الخصوصية على الشبكة** ، اذ إن هذه المتوسطات الحسابية اكبر من المتوسط الافتراضـــي (٣) ويتضح من الجدول ان الفقرة التي تنص على: "سياسات الشركة الخاصـــة بتـــأمين خصوصية التعامل ضمن نظامها المالي على الشبكة الالكترونية" كانت الأكثر اهمية فـــي الفقرات التي تقيس **قدرة مدققي الحسابات على تقييم التزام الشركة بمبـــدأ الخصوصـــية على الشبكة**، في حين كانت الفقرة التي تنص على: "شبكات الربط التي تساهم في تأمين خصوصية النظام والمتعاملين معه على الشبكة الكترونية" في المرتبة الاخيرة.

وبشكل عام فإن المتوسط العام لإجابات أسئلة هـــذا المتغيـــر بلـــغ (٣,٦٢) والانحـــراف المعياري لها (٠,٧٥١) أي أن موافقة عينة الدراسة على أسئلة هذا المتغير كانت متوسطة، وأن اتجاهاتهم حيال هذا المتغير كانت إيجابية، أي ان قدرة مدققي الحسابات علـــى تقيـــيم التزام الشركة بمبدأ الخصوصية على الشبكة متوسطة.

٣-٤-١-٥ قدرة مدققي الحسابات على تقييم التزام الشركة بمبدأ السرية:

مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية وفقاً لمبدأ السرية المنصوص عليه في المشروع الأمريكي الكندي المشترك.

جدول رقم (١٥)

قدرة مدققي الحسابات على تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المتعاملة فيا لتجارة الإلكترونية بمتطلبات مبدأ السرية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى المقدرة
١٧	سياسات الشركة الخاصة بتأمين وحماية سرية البيانات المالية	٣,٩٣	٠,٨٥٨	١	عالية
١٨	شبكات الربط التي تساهم في تامين حماية سرية البيانات المالية	٣,٧١	٠,٨٧٦	٣	متوسطة
١٩	الإجراءات المتبعة الكفيلة بتأكيد حماية سرية البيانات المالية	٣,٧٢	٠,٨٢٣	٢	متوسطة
٢٠	آلية المراقبة المتبعة لمراقبة السياسات وشبكات الربط والإجراءات الخاصة بتأمين حماية سرية البيانات	٣,٦٤	٠,٧٥٤	٤	متوسطة
	المتوسط العام	٣,٧٥	٠,٧٤٧		

يشير الجدول رقم (١٥) الى ان المتوسطات الحسابية لجميع فقرات المتغير تراوحت بين (٣,٦٤ – ٣,٩٣) وتشير هذه النتائج الى ان اجابات افراد عينة الدراسة جاءت بالموافقة على جميع الفقرات التي تقيس **قدرة مدققي الحسابات على تقييم التزام الشركة بمبدأ السرية** ، اذ ان هذه المتوسطات الحسابية اكبر من المتوسط الافتراضي (٣) ويتضح من الجدول ان الفقرة التي تنص على: "سياسات الشركة الخاصة بتأمين وحماية سرية البيانات المالية" كانت الاكثر اهمية في الفقرات التي تقيس **قدرة مدققي الحسابات على تقييم التزام الشركة بمبدأ السرية** ، في حين كانت الفقرة التي تنص على: "آلية المراقبة المتبعة لمراقبة السياسات وشبكات الربط والاجراءات المساهمة بتأمين حماية سرية البيانات" في المرتبة الاخيرة.

وبشكل عام فان المتوسط العام لإجابات أسئلة هذا المتغير بلغ (٣,٧٥) والانحراف المعياري لها (٠,٧٤٧) أي أن موافقة عينة الدراسة على أسئلة هذا المتغير كانت عالية وإن اتجاهاتهم حيال هذا المتغير كانت إيجابية، أي ان قدرة مدققي الحسابات على تقييم التزام الشركة بمبدأ السرية عالية.

٣-٤-١-٦ ملخص الفرضية الأولى:

مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك (الحماية، وتوافر النظام، وتكامل المعالجة، والخصوصية على الشبكة، والسرية).

جدول رقم (١٦)

ملخص بالمتوسط العام لجميع المبادئ وقدرة مدققي الحسابات على تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية بمتطلبات هذه المبادئ

الجدول	المبدأ	المتوسط العام	الترتيب	مستوى المقدرة
١٢	**الحماية**	٣,٦٨٠	٢	**متوسطة**
١٣	**جاهزية النظام**	٣,٦١٠	٤	**متوسطة**
١٤	**تكامل النظام**	٣,٥٥٠	٥	**متوسطة**
١٥	**الخصوصية على الشبكة**	٣,٦٢٠	٣	**متوسطة**
١٦	**السرية**	٣,٧٥٠	١	**عالية**
	المتوسط العام	٣,٦٤٠		

يشير الجدول رقم (١٦) إلى إن المدققين الخارجيين يمتلكون القدرة على تقييم التزام الشركة بمبدأ السرية حيث كانت هي الأعلى في الأهمية بينما التزام الشركات بمبدأ تكامل النظام كان في الترتيب الأخير.

٣-٤-٢ عرض النتائج (الفرضية الثانية):

مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية وفقاً للمعايير المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك (١- السياسات، ٢- وشبكات الربط، ٣- والإجراءات، ٤- والمراقبة).

٣-٤-٢-١ قدرة مدققي الحسابات على تقييم التزام الشركة بمعيار السياسات:

مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية وفقاً لمعيار السياسات المنصوص عليه في المشروع الأمريكي الكندي المشترك.

جدول رقم (١٧)

قدرة مدققي الحسابات على تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلتكرونية بمتطلبات معيار السياسات

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى المقدرة
٢١	سياسات الشركة الخاصة بتأمين حماية نظامها المالي	٣,٨٣	٠,٦٩٠	١	عالية
٢٢	سياسات الشركة الخاصة بجعل نظامها جاهزاً للعمل	٣,٦١	٠,٧٢٠	٣	متوسطة
٢٣	سياسات الشركة الخاصة بجعل نظامها متكامل بعملياته	٣,٥٦	٠,٦٨٧	٤	متوسطة
٢٤	سياسات الشركة الخاصة بتأمين خصوصية نظام على الشبكة الالكترونية	٣,٥٦	٠,٨١٧	٥	متوسطة
٢٥	سياسات الشركة الخاصة بتأمين سرية بياناتها المالية	٣,٦٩	٠,٧٩٦	٢	متوسطة
	المتوسط العام	٣,٦٥	٠,٥٩٥		

يشير الجدول رقم (١٧) الى ان المتوسطات الحسابية لجميع فقرات المتغير تراوحت بين (٣,٥٦-٣,٨٣) وتشير هذه النتائج الى ان اجابات افراد عينة الدراسة جاءت بالموافقة على جميع الفقرات التي تقيس **قدرة مدققي الحسابات على تقييم التزام الشركة بمعيار السياسات**، اذ ان هذه المتوسطات الحسابية اكبر من المتوسط الافتراضي (٣) ويتضح من الجدول ان الفقرة التي تنص على: "سياسات الشركة الخاصة بتأمين حماية نظامها المالي"

كانت الاكثر اهمية في الفقرات التي تقيس **قدرة مدققي الحسابات على تقييم التزام الشركة بمعيار السياسات**، في حين كانت الفقرتين اللتين تنصان على: "سياسات الشركة الخاصة بجعل نظامها متكامل بعملياته وسياسات الشركة الخاصة بتأمين خصوصية النظام على الشبكة الالكترونية" في المرتبة الاخيرة.

وبشكل عام فإن المتوسط العام لإجابات أسئلة هذا المتغير بلغ (٣,٦٥) والانحراف المعياري لها (٠,٥٩٥) أي أن موافقة عينة الدراسة على أسئلة هذا المتغير كانت متوسطة وإن اتجاهاتهم حيال هذا المتغير كانت إيجابية أي ان قدرة مدققي الحسابات على تقييم التزام الشركة بمعيار السياسات متوسطة.

٣-٤-٢-٢ قدرة مدققي الحسابات على تقييم التزام الشركة بمعيار شبكات الربط:

مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية وفقاً لمعيار شبكات الربط المنصوص عليه في المشروع الأمريكي الكندي المشترك.

جدول رقم (١٨)

قدرة مدققي الحسابات على تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية بمتطلبات معيار شبكات الربط

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى المقدرة
٢٦	إجراءات الشركة الخاصة بتأمين حماية شبكات ربط نظامها المالي بالشبكة الالكترونية	٣,٤٧	٠,٨١٩	٢	متوسطة
٢٧	إجراءات الشركة الخاصة بجعل نظامها المالي جاهزاً للعمل عبر شبكات ربط نظامها المالي بالشبكة الالكترونية	٣,٤٤	٠,٨٣٤	٣	متوسطة
٢٨	إجراءات الشركة الخاصة بجعل نظامها المالي متكامل العمليات عبر شبكات ربط نظامها المالي بالشبكة الالكترونية	٣,٣٨	٠,٨١٠	٤	متوسطة
٢٩	إجراءات الشركة الخاصة بتأمين خصوصية نظامها المالي عبر شبكات ربط نظامها المالي بالشبكة الالكترونية	٣,٣٣	٠,٩٤٦	٥	متوسطة
٣٠	إجراءات الشركة الخاصة بتأمين سرية بياناتها المالية عبر شبكة ربط نظامها المالي بالشبكة الالكترونية	٣,٤٩	٠,٩١٦	١	متوسطة
	المتوسط العام	٣,٤١	٠,٧٢٨		

يشير الجدول رقم (١٨) الى ان المتوسطات الحسابية لجميع فقرات المتغير تراوحت بين (٣,٣٣- ٣,٤٩) وتشير هذه النتائج الى ان اجابات افراد عينة الدراسة جاءت بالموافقة على جميع الفقرات التي تقيس **قدرة مدققي الحسابات على تقييم التزام الشركة بمعيار شبكات الربط** ، اذ ان هذه المتوسطات الحسابية اكبر من المتوسط الافتراضي (٣) ويتضح من الجدول ان الفقرة التي تنص على: "سياسات الشركة الخاصة بتأمين سرية بياناتها المالية عبر شبكة ربط نظامها المالي بالشبكة الالكترونية" كانت الاكثر اهمية في الفقرات التي تقيس **قدرة مدققي الحسابات على تقييم التزام الشركة بمعيار شبكات الربط**، في حين كانت الفقرة التي تنص على: "سياسات الشركة الخاصة بتأمين خصوصية نظامها المالي عبر شبكات ربط نظامها المالي بالشبكة الالكترونية" في المرتبة الاخيرة .

وبشكل عام فإن المتوسط العام لإجابات أسئلة هذا المتغير بلغ (٣,٤١) والانحراف المعياري لها (٠,٧٢٨) أي أن موافقة عينة الدراسة على أسئلة هذا المتغير كانت متوسطة،

وأن اتجاهاتهم حيال هذا المتغير كانت إيجابية، أي ان قدرة مدققي الحسابات على تقييم التزام الشركة بمعيار شبكات الربط متوسطة.

٣-٤-٢-٣ قدرة مدققي الحسابات على تقييم التزام الشركة بمعيار الإجراءات:

مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية وفقاً لمعيار الإجراءات المنصوص عليه في المشروع الأمريكي الكندي المشترك.

جدول رقم (١٩)

قدرة مدققي الحسابات على تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية بمتطلبات معيار الاجراءات

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى المقدرة
٣١	إجراءات الشركة الخاصة بدورة عمليات حماية نظامها المالية	٣,٦٤	٠,٦٧٥	٤	متوسطة
٣٢	إجراءات الشركة الخاصة بدورة جعل نظامها المالي جاهزاً للعمل	٣,٦٧	٠,٦٩٠	٣	متوسطة
٣٣	إجراءات الشركة الخاصة بدورة تكامل عمليات نظامها المالي	٣,٦٠	٠,٧٢٢	٥	متوسطة
٣٤	إجراءات الشركة الخاصة بدورة تأمين خصوصية نظامها المالي	٣,٧٢	٠,٧٥٢	١	متوسطة
٣٥	إجراءات الشركة الخاصة بدورة تأمين سرية بياناتها المالية	٣,٦٩	٠,٨٣٠	٢	متوسطة
	المتوسط العام	٣,٦٦	٠,٥٩٨		

يشير الجدول رقم (١٩) الى أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات المتغير تراوحت بين (٣,٦٠ – ٣,٧٢) وتشير هذه النتائج الى ان اجابات افراد عينة الدراسة جاءت بالموافقة على جميع الفقرات التي تقيس **قدرة مدققي الحسابات على تقييم التزام الشركة بمعيار الاجراءات**، اذ ان هذه المتوسطات الحسابية اكبر من المتوسط الافتراضي (٣) ويتضح من الجدول أن الفقرة التي تنص على: "سياسات الشركة الخاصة بدورة تأمين خصوصية نظامها المالي" كانت الاكثر اهمية في الفقرات التي تقيس **قدرة مدققي الحسابات على تقييم التزام الشركة بمعيار الاجراءات**، في حين كانت الفقرة التي تنص على: "سياسات الشركة الخاصة بدورة تكامل عمليات نظامها المالي" في المرتبة الاخيرة .

وبشكل عام فإن المتوسط العام لإجابات أسئلة هذا المتغير بلغ (٣,٦٦) والانحراف المعياري لها (٠,٥٩٨) أي أن موافقة عينة الدراسة على أسئلة هذا المتغير كانت متوسطة وإن اتجاهاتهم حيال هذا المتغير كانت إيجابية أي قدرة مدققي الحسابات على تقييم التزام الشركة بمعيار الاجراءات متوسطة.

٣-٤-٢-٤ قدرة مدققي الحسابات على تقييم التزام الشركة بمعيار المراقبة:

مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية وفقاً لمعيار المراقبة المنصوص عليه في المشروع الأمريكي الكندي المشترك.

جدول رقم (٢٠)

قدرة مدققي الحسابات على تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية بمتطلبات معيار المراقبة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى المقدرة
٣٦	إجراءات الشركة الخاصة بمراقبة حماية النظام وفاعليتها	٣,٨٢	٠,٧١٦	٢	عالية
٣٧	إجراءات الشركة الخاصة بمراقبة آلية جاهزية النظام وفاعليتها	٣,٧١	٠,٧١٨	٣	متوسطة
٣٨	إجراءات الشركة الخاصة بمراقبة آلية تكامل عمليات النظام وفاعليتها	٣,٦٥	٠,٦٩٣	٤	متوسطة
٣٩	إجراءات الشركة الخاصة بمراقبة آلية تامين خصوصية النظام وفاعليتها	٣,٥٦	٠,٨٠٠	٥	متوسطة
٤٠	إجراءات الشركة الخاصة بمراقبة آلية تأمين سرية البيانات المالية وفاعليتها.	٣,٨٣	٠,٨٨٥	١	عالية
	المتوسط العام	٣,٧١	٠,٦٥٠		

يشير الجدول رقم (٢٠) الى ان المتوسطات الحسابية لجميع فقرات المتغير تراوحت بين (٣,٥٦ – ٣,٨٣) وتشير هذه النتائج الى ان إجابات افراد عينة الدراسة جاءت بالموافقة على جميع الفقرات التي تقيس متغير **قدرة مدققي الحسابات على تقييم التزام الشركة بمعيارالمراقبة**، إذ أن هذه المتوسطات الحسابية اكبر من المتوسط الافتراضي (٣) ويتضح من الجدول ان الفقرة التي تنص على: "سياسات الشركة الخاصة بمراقبة آلية تأمين سرية البيانات المالية وفاعليتها " كانت الاكثر اهمية في الفقرات التي تقيس **قدرة مدققي الحسابات على تقييم التزام الشركة بمعيارالمراقبة** ، في حين كانت الفقرة التي تنص على: "سياسات الشركة الخاصة بمراقبة آلية بتأمين خصوصية النظام وفاعلياتها" في المرتبة الاخيرة.

وبشكل عام فإن المتوسط العام لإجابات أسئلة هذا المتغير بلغ (٣,٧١) والانحراف المعياري لها (٠,٦٥٠) أي أن موافقة عينة الدراسة على أسئلة هذا المتغير كانت متوسطة وإن اتجاهاتهم حيال هذا المتغير كانت إيجابية، أي ان قدرة مدققي الحسابات على تقييم التزام الشركة بمعيارالمراقبة متوسطة.

٣-٤-١-٥ ملخص الفرضية الثانية:

مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية وفقاً للمعايير المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك (السياسات، وشبكات الربط، والإجراءات، والمراقبة).

جدول رقم (٢١)

ملخص بالمتوسط العام لجميع المعايير وقدرة مدققي الحسابات على تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية بمتطلبات هذه المعايير

الجدول	المبدأ	المتوسط العام	الترتيب	مستوى المقدرة
١٨	السياسات	٣,٦٥٠	٣	متوسطة
١٩	شبكات الربط	٣,٤١٠	٤	متوسطة
٢٠	الإجراءات	٣,٦٦٠	٢	متوسطة
٢١	المراقبة	٣,٧١٠	١	متوسطة
	المتوسط العام	٣,٦١٠		

يشير الجدول رقم (٢١) إلى إن المدققين الخارجيين يمتلكون القدرة على تقييم التزام الشركات بمعيار المراقبة حيث كان الأعلى في الأهمية بينما التزام الشركات بمعيار شبكات الربط كان في الترتيب الأخير.

٣-٤-٣ عرض النتائج (الفرضية الثالثة):

المعوقات التي قد تحول دون قدرة مدققي الحسبات الخارجيّين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك.

جدول رقم (٢٢)

المعوقات التي تحول دون قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى المقدرة
٤١	غياب التوثيق المستندي في عمليات التجارة الالكترونية	٣,٦٤	١,٠٤٩	١	متوسطة
٤٢	تعقيد عمليات التجارة الالكترونية	٣,٤٢	٠,٧٩٨	٦	متوسطة
٤٣	قلة الخبرة في هذا المجال	٣,٤٦	٠,٩١٥	٥	متوسطة
٤٤	حداثة استخدام التجارة الالكترونية في الأردن	٣,٤٧	٠,٩١٦	٤	متوسطة
٤٥	مخاطر التدقيق المرافقة لهذا النوع من التدقيق	٣,٦١	٠,٩٠٩	٢	متوسطة
٤٦	صعوبة الموائمة بين سياسات الشركة وآلية التطبيق والمراقبة لتلك السياسات	٣,٢٦	٠,٨٦٩	١٠	متوسطة
٤٧	عدم وجود دورات أو ورشات عمل متخصصة بهذا الموضوع	٣,٦١	٠,٩٠٩	٣	متوسطة
٤٨	تدني أجر عملية التدقيق بشكل عام	٣,٢٩	٠,٩٥٣	٩	متوسطة
٤٩	كلفة عملية تدقيق هذا النوع من التجارة	٣,٤٢	٠,٨٦٥	٧	متوسطة
٥٠	التطور التكنولوجي المتسارع	٣,٣٧	٠,٨٤٢	٨	متوسطة
	المتوسط العام	٣,٤٧	٠,٥٩٦		

يشير الجدول رقم (٢٢) الى ان المتوسطات الحسابية لجميع فقرات التي تقيس متغير العائق تراوحت بين (٣,٢٦ – ٣,٦٤) وتشير هذه النتائج الى ان اجابات افراد عينة الدراسة جاءت بالموافقة على جميع الفقرات التي تقيس العوائق، ويتضح من الجدول ان الفقرة التي تنص على: "غياب التوثيق المستندي في عمليات التجارة الالكترونية" كانت الاكثر اهمية، في حين جاءت الفقرة التي تنص على: "صعوبة المواءمة بين سياسات الشركة وآلية التطبيق والمراقبة لتلك السياسات بشكل عام" في المرتبة الاخيرة.

وفي الإجمالي فإن المتوسط العام لإجابات أسئلة هذا المتغير بلغ (٣,٤٧) والانحراف المعياري لها (٠,٥٩٦) أي أن موافقة عينة الدراسة على أسئلة هذا المتغير كانت عالية، وأن اتجاهاتهم حيال هذا المتغير كانت إيجابية أي ان هناك عوائق تحد من قدراتهم على تدقيق حسابات الشركة المتعاملة بالتجارة الالكترونية وفقاً لمبادىء ومعايير المشروع الامريكي الكندي المشترك.

٣-٥ اختبار الفرضيات

تتركز مهمة هذه الفقرة حول مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة من خلال استخدام اختبار T-test ، وفيما يلي النتائج التي تم التوصل اليها:

٣-٥-١ اختبار الفرضية الأولى

الفرضية الأولى: لا يمتلك مُدققو الحسابات الخارجيّون القدرة على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونيّة وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في المشروع الأمريكيّ الكنديّ المشترك (الحماية، وتوفر النظام، وتكامل المعالجة، والخصوصية على الشبكة، والسرية).

جدول (٢٣)

اختبار السؤال الرئيس الاول

نتيجة الفرضية العدمية	T المحسوبة	T الجدولية	T معنوية	المتوسط الحسابي
رفض	١٢,٧٩٦	١,٩٧٧١	٠,٠٠٠	٣,٦٤

لقد تم استخدام اختبارT-test وتشيرنتائج الجدول إلى ان قيمة (T المحسوبة) اكبر من قيمة (Tالجدولية) تحت مستوىالدلالة (٠,٠٥) وبما ان قاعدة القرار تنص على: قبول الفرضية العدمية (HO) اذا كانت قيمة (T المحسوبة) اقل من قيمة (Tالجدولية) ، ورفض الفرضية العدمية (HO) اذا كانت قيمة (T المحسوبة) اكبر من قيمة (Tالجدولية) ، وبذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية(HO) و نقبل الفرضية البديلة (H1)**أي ان مدققي الحسابات الخارجيّين قادرون على تدقيق حسابات الشركات المتعاملة في التجارة الإلكترونية وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في المشروع الأمريكيّ الكنديّ المشترك (الحماية، وتوفر النظام، وتكامل المعالجة، والخصوصية على الشبكة، والسرية).**

٣-٥-٢ اختبار الفرضية الثانية:

الفرضية الثانية: لا يمتلك مُدققو الحسابات الخارجيّون القدرة على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونيّة وفقاً للمعايير المنصوص عليها في المشروع الأمريكيّ الكنديّ المشترك (السياسات، وشبكات الربط، والإجراءات، والمراقبة).

جدول (٢٤)

نتائج اختبار السؤال الرئيسي الثاني

نتيجة الفرضية العدمية	T المحسوبة	T الجدولية	معنويةT	المتوسط الحسابي
رفض	١٣,٤١٥	١,٩٧٧١	٠,٠٠٠	٣,٦١

لقد تم استخدام اختبار T-test وتشيرنتائج الجدول إلى ان قيمة (T المحسوبة) اكبر من قيمة (Tالجدولية) تحت مستوى الدلالة (٠,٠٥) وبما ان قاعدة القرار تنص على: قبول الفرضية العدمية (HO) اذا كانت قيمة (T المحسوبة) اقل من قيمة (Tالجدولية)، ورفض الفرضية العدمية (HO) اذا كانت قيمة (T المحسوبة) اكبر من قيمة (Tالجدولية)، وبذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية(HO) و نقبل الفرضية البديلة (H1) **أي ان مدققي الحسابات الخارجيّين قادرين على تدقيق حسابات الشركات المتعاملة في التجارة الإلكترونية وفقاً للمعايير المنصوص عليه في المشروع الأمريكيّ الكنديّ المشترك (السياسات، وشبكات الربط، والإجراءات، والمراقبة).**

٣-٥-٣ اختبار الفرضية الثالثة:

الفرضية الثالثة: لا يوجد معوقات أمام مُدققي الحسابات الخارجيّين تحول دون قدرتهم على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونيّة وفقاً للمشروع الأمريكيّ الكنديّ المشترك.

جدول (٢٥)

نتائج اختبار السؤال الرئيسي الثالث

نتيجة الفرضية العدمية	T المحسوبة	T الجدولية	معنويةT	المتوسط الحسابي
رفض	٩,٥٠٧	١,٩٧٧١	٠,٠٠٠	٣,٤٧٢

لقد تم استخدام اختبار T-test وتشير نتائج الجدول إلى ان قيمة (T المحسوبة) اكبر من قيمة (Tالجدولية) تحت مستوىالدلالة (٠,٠٥) وبما ان قاعدة القرار تنص على: قبول الفرضية العدمية (HO) اذا كانت قيمة (T المحسوبة) اقل من قيمة (Tالجدولية)، ورفض الفرضية العدمية (HO) اذا كانت قيمة (T المحسوبة) اكبر من قيمة (Tالجدولية)، وبذلك فإننا نرفض الفرضية العدمية(HO) و نقبل الفرضية البديلة (H١) أي **يوجد معوقات أمام مدققي الحسابات الخارجيين تحول دون قدرتهم على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية وفقاً للمشروع الأمريكيّ الكنديّ المشترك.**

الجزء الاخير: النتائج والتوصيات

النتائج

بعد أن تم الانتهاء من الدراسة بعون الله، فإنه يمكن تقسيم نتائجها إلى نوعين رئيسيين كالتالي:

أولاً: نتائج عامة:

بعد أن قام الباحث بالاطلاع على المشروع الأمريكي الكندي المشترك فإنه يعتقد بأن أهم النتائج التي خرج بها ما يلي:

١. أضاف هذا المشروع إلى كل من مهنتي المحاسبة والتدقيق بعداً تكنولوجياً متطوراً لم يكن موجود سابقاً قبل التجارة الإلكترونية.
٢. ظهور مبادئ ومعايير تكنولوجية تعمل جنباً إلى جنب مع مبادئ ومعايير المحاسبة المتعارف عليها.
٣. هناك صعوبة ملحوظة في الالتزام بهذا المشروع سواء من قبل الشركات المتعاملة بالتجارة الإلكترونية أو من قبل المدققين على تلك الشركات، وهذه الحقيقة تم استخلاصها من جميع الدراسات السابقة التي حاولت إما إنشاء نموذج لتطبيق المشروع أو إنشاء نموذج لتدقيق عمليات التجارة الإلكترونية وفقاً لنفس المشروع.

ثانياً: نتائج الجانب العلمي:

بعد أن قام الباحث بتحليل فرضيات الدراسة فقد توصل إلى عدد من النتائج يمكن تلخيصها في ما يلي:

١. رغم أن عينة الدراسة عينة متخصصة، وذات مهنية عالية، ويحمل أغلب أفرادها الشهادات المهنية؛ إلا أن ٥٧% منهم لا يبدون أي اهتمام بعمليات التجارة الإلكترونية ولا يتعدى اهتماماتهم في هذا المجال، المعلومات العامة.
٢. بالنسبة للفئة المهتمة بالتجارة الإلكترونية من عينة الدراسة، فقد أشارت النتائج إلى أن معظمهم يستقون معلوماتهم عن التجارة الإلكترونية من خلال خضوعهم لدورات متخصصة.
٣. وجد أن عينة الدراسة تدرك المبادئ المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك بدرجة(٣,٦٤) واحتل مبدأ السرية أعلى مستويات الإدراك بينما احتل مبدأ تكامل النظام أدنى مستويات الإدراك.
٤. وجد أن عينة الدراسة تدرك المعايير المنصوص عليها في المشروع الأمريكي الكندي المشترك بدرجة(٣,٦١) واحتل معيار المراقبة أعلى مستويات الإدراك بينما احتل معيار شبكات الربط أدنى مستويات النظام.
٥. اتفقت عينة الدراسة أن هناك عدد من المعوقات قد تحول دون إدراكهم لعملية تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة بالتجارة الإلكترونية وفقاً للمشروع الأمريكي الكندي المشترك وكان من أهم هذه المعوقات:
   أ -غياب التوثيق المستندي في أغلب عمليات التجارة الإلكترونية.
   ب مخاطر التدقيق المرافقة لهذا النوع من التدقيق.

ج -عدم وجود دورات أو ورشات عمل متخصصة حول هذا الموضوع.
د -حداثة استخدام التجارة الإلكترونية في الأردن.
ه -قلة الخبرة بشكل عام في هذا المجال.
و -الكلفة العالية لتدقيق هذا النوع من الخدمات.
ز -عدم وجود تشريعات قانونيين للتجارة الإلكترونية.
ح -عدم وجود تشريعات مهنية كافية لتحكم التدقيق الإلكتروني.

التوصيات

يوصي الباحث وبالاستناد على النتائج التي تم التوصل إليها إلى ما يلي:

١. أن تقوم جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين باحتضان المشروع الأمريكي الكندي المشترك وأن يصار إلى تكوين لجنة مختصة من المدققين تناط بها مهام ترجمة ذلك المشروع ودراسته وتوضيح بنوده بشكل فاعل ومختصر، ومحاولة تعديله ليتوافق ويتماشى مع بيئة التجارة الإلكترونية في الأردن.
٢. أن يصار إلى عقد دورات متخصصة أو ورشات عمل من قبل جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين على أن يتم عقد هذه الدورات من قبل أشخاص متخصصين في هذا المشروع، وأن تكون شرطاً ضمن الساعات التدريبية المنصوص عليها في نظام الجمعية.
٣. أن يصار إلى إيجاد آلية مشتركة من قبل جميع مكاتب التدقيق في الأردن تناط بها مهمة تأهيل المدققين تكنولوجياً؛ وتعتقد الباحثة أن هذه الآلية يمكن أن تكون بفرض رسوم دورية على مكاتب التدقيق تُستغل في إنشاء مركز متخصص تناط به مهمة تطوير مهارات المدققين في كل المواضيع المتطورة تكنولوجياً بما فيها عمليات التجارة الإلكترونية.
٤. أن يصار إلى عقد ندوات لتوعية كل من الشركات التجارية ومكاتب التدقيق بأهمية التعامل بالتجارة الإلكترونية، وما يعود ذلك عليهم بعوائد ضخمة رغم المخاطر العديدة التي أصبح ممكناً السيطرة عليها وبشكلٍ أفضل من السابق.
٥. أن يصار إلى تحديث برامج الجامعات بشكل موازي لهذا التطور حيث تعد الجامعات هي البنية التحتية الأولية لأي مهنة بما فيها مهنة المحاسبة والتدقيق.
٦. أن يتم الاستناد على هذه الدراسة المتواضعة كمرجع حول المشروع الأمريكي الكندي المشترك والمعوقات التي تواجه المدققين في القدرة على فهم بنوده لعمل دراسات مستقبلية التي قد تشمل تحليل البنية التحتية لكل من الشركات التجارية في الأردن لبيان قدرتها على التعامل بالتجارة الإلكترونية من جهة ومكاتب التدقيق لبيان كفاءة بنيتها التحتية لتدقيق عمليات الشركات من جهة أخرى.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. أبو فارة، يوسف، (٢٠٠٢). **استراتيجية التجارة الإلكترونيّة.** (ب ن)، جامعة الخليل.

٢. بلقاسم، زايري، دلوباشي علي، (٢٠٠٢). "طبيعة التجارة الإلكترونيّة وتطبيقاتها المتعددة"، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لتكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية، أيار، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزيتونة- عمان – الأردن.

٣. التميمي، هادي، (٢٠٠٦). **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية.** ط٣، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.

٤. جمعة، أحمد حلمي، (٢٠٠٥). **المدخل إلى التدقيق الحديث.** ط٢، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.

٥. دحدوح، حسين، (١٩٩٩)، "أثر استخدام الحاسوب في معايير المراجعة المقبولة عموماً" **مجلة اربد للبحوث العلمية**، المجلد (٢)، العدد (١).

٦. سرايا، محمد السيد، (٢٠٠٧)، **أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل.** ط١، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

٧. الصيرفي، محمد، (٢٠٠٥). **التجارة الإلكترونيّة.** ط١، الاسكندرية، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع.

٨. عبدالله، خالد أمين، (٢٠٠٤). **علم تدقيق الحسابات: الناحية العملية.** ط٢، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.

٩. العميري، محمد فواز، إحسان صالح المعتاز، (٢٠٠٧)، "أثر التجارة الإلكترونيّة على تخطيط أعمال المراجعة"، دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز**، الاقتصاد والإدارة، مجلد ٢١ عدد ٢ ص ١٥١-١٨٢.

١٠. القشّي، ظاهر شاهر،(٢٠٠٣). **مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبيّة في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونيّة، (**اطروحة دكتوراه غير منشورة**)**، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

١١. المطارنة، غسان فلاح، (٢٠٠٦). **تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية.** عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.

١٢. المطالقة، محمد فواز، (٢٠٠٨). **الوجيز في عقود التجارة الإلكترونيّة.** ط١، الإصدار الثاني، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

1. ARENS, A. A., Randal J. E & Mark S. B. (2005), *"Auditing and Assurance Services"*, (10th Ed,). New Jersey: Pearson Education, Inc. Prentice Hall.
2. Exposure Draft, AICPA/CICA, (2002) *"Trust Services Principles and Criteria, Incorporating Systrust and Webtrust"*, Version 1.0, American Institute of Certified Public Accountants, Inc. online available: (www.aicpa.org).
3. *International Seal Usage Guide*,(2004), American Institute of Certified Public Accountants Inc., and Canadian Institute of Chartered Accountants, online available: (www.aicpa.org)
4. Kenneth C.L & Traver C.G. (2001), "*E-commerce"*, USA: Eyewire.
5. Turban, E., King, D., Lee, J.& Viehland, D., (2004), *"Electronic Commerce A managerial Perspective"*,New Jersey: Pearson Education, Inc., Upper Saddle River.

ثالثاً: المراجع الإلكترونية:

6. El-Dyasty, Mohamed M., (2004), *"Accounting Profession and Web assurance Service"*, Paper No. 484282, online available: (www.ssrn.com).
7. Gendron, Yves, and Michael Barrett (2002), *"Professionalization in Action: Accountant's Attempt at Building a Network of Support for the Webtrust E-Commerce Seal of Assurance"*, Paper No. 304879 online available: (www.ssrn.com).

8. Glover, Jonathan C., Yuji Ijiri, (2000), *"Revenue Accounting in the Age of E-Commerce: Exploring Its Conceptual and Analytical Frameworks"*, Paper No. 228163, online available: (www.ssrn.com).

9. Pathak, Jagdish, (2002), *"A Tale of Compatible Twins! Success of E-Commerce & Information Systems/ internal Auditors*", Paper No. 373761 online available: (www.ssrn.com).

10. Pathak, Jagdish, (2003), *"A Model for Audit Engagement Planning of E-Commerce"*, Paper No. 373763 online available: (www.ssrn.com).

11. Pathak, Jagdish, (2006), *"Empirical Assessment of Effective E-Commerce Audit Judgment"*, Paper No. 977851, online available: (www.ssrn.com).

12. Pathak, Jagdish, (2006), *"Audit Resource Planning Success in B2B E-Commerce Engagement: An Empirical Assessment of Theorized Constructs, Manifest Variables Measurement and Second Order Factor Model"*, Paper No. 899040, online available: (www.ssrn.com).